إشتراك

الحرية

اسبوعية سياسية عربية

في هذا العدد:

بيروت - الاثنين ٢٥/١٢/١٩٧٢ - العدد ٦٠١ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً
AL- HOURRIAH - № 601 - 25/12/1972 -

النضال ضدّ «التسريح الكيفي» يفجّر معركة الحريّات الديموقراطية

لم تكتف السلطة اللبنانية بتغطية تسريح اكثر من مئة عامل من عاملات وعمال معامل غندور ، وشن حملة اعتقالات ضد المناضلين العماليين والتقدميين ، والتصدي بالسلاح لمسيرات الاحياء في طرابلس ، بل انها تسعى لسلب الحركة الوطنية الديمقراطية مكسبا حيويا انتزعته بدم شهدائها — حق التظاهر . ان محاولة السلطة استدراج الحركة الوطنية الديمقراطية الى صدام دموي يوم الثلثاء الماضي بمنعها مظاهرة الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية تضامنا مع عمال معامل غندور ضد التسريح الجماعي تشكل حلقة في مسلسل القمع الذي تسير عليه سلطة الاحتكار والقمع في قمع الحريات لتعزيز سيطرة الرأسمالية والاقطاع على الجماهير اللبنانية .

ان انجاح مظاهرة يوم الثلثاء في ٢٦ الشهر الجاري والانعقاد السريع لمؤتمر الحريات الديمقراطية وافشال مشروع الاحزاب الرجعي والنضال ضد التسريح الكيفي حلقات متصلة في نضال الحركة الديمقراطية من اجل الرد ، بكافة وسائل النضال الجماهيرية ، على قمع سلطة ارباب العمل والتجار . (راجع ص٤—٥)



المناضل الاسرائيلي ايجو اديف أحد قادة الاتحاد الشيوعي الثوري

الهوية النضالية والثورية للمعتقلين «الاسرائيليين»

الكلمة الأخيرة

كيف نفذت بعض مطالب الشعب الى «مجلس الشعب»؟

ما تفسير ما جرى في مجلس الشعب المصري مؤخرا الذي استيقظ فجأة على بعض المطالب الشعبية (عدم الاستعداد الفعلي للحرب ، حرية الصحافة ، ضرب المصالح الاميركية في مصر أولا ، اقتصاد الحرب الخ) وتجرأ على اعلانها في رد لجنة الرد على بيان رئيس الوزراء الدكتور عزيز صدقي .. كيف استيقظ مجلس الشعب على هذه المطالب ، وهو الذي كان باستمرار ينام نومة أهل الكهف ولا يدافع الا عن مصالح الطبقات التي يمثلها من رأسمالية زراعية واغنياء الفلاحين وملاك وفئات مهنية بورجوازية ، وتكنوقراط .. وارستقراطية وانتهازية العمال .. فممثلو هذه الفئات هم الذين « يصلون » الى مجلس الشعب ..

وكان مجلس الشعب باستمرار ، يمثل أضعف مؤسسة في سلطة الطبقة الحاكمة ، وكانت صلاحياته لا تتعدى الموافقة على ما تقوم به السلطة التنفيذية .. فهل تغير تمثيله الطبقي حتى قال ما قال ؟!

وما هو سر هذه « الديمقراطية المفاجئة » وحرية الصحافة المصرية التي حرصت على نشر كل شيء ، وفي الصفحات الاولى ، وتتبعت مناقشات مجلس الشعب بالتفصيل ، لتظهر كيف ان السلطة تقبل النقد ، بل وتحرص على قبوله ؟. بينما كانت مثل هذه المطالب ، وقد جاءت في وثيقة الطلبة اثناء انتفاضتهم في العام الماضي ، مرفوضة النشر في الصحافة ، وقد صادرت الرقابة بيان الطلبة الذي نزل الى مطابع الصحف يومها ، وكان وفد الطلبة في مجلس الشعب (مجلس الشعب نفسه) يطالب بنشر بيان ووثائق اللجنة الوطنية العليا للطلاب ، قائلا لاعضاء مجلس الشعب : « اننا نصر على نشر وثائقنا للجماهير حتى نرد على مؤامرة التشويه التي نظمتها السلطة ضدنا » . فكان رد أعضاء المجلس (مجلس الشعب نفسه) ان نشر هذه البيانات سيفيد اسرائيل ، فهل هو في صالح القضية الوطنية ؟... « السرية » هي ما تحتاج اليه القضية !.

اذن ، ما الذي تغير حتى تتغير الامور ويقول المجلس ما كان يقول بعضه الطلاب ، ولماذا حرصت الصحافة الان ، على نشر هذه المطالب بينما كانت ترفض نشرها في العام الماضي ، لماذا هي مقبولة على لسان مجلس الشعب ومرفوضة على لسان حركة الطلبة ؟. بل ، وقبل كل شيء ، لماذا قالها مجلس الشعب ، وكيف جاءت على لسانه مطالب شعبية ، وهو بالاساس وبتمثيله الطبقي الواضح لا يقرها ولا يتبناها ؟.

• • •

في العام السادس بعد الهزيمة ازداد المأزق الذي يعيشه النظام تجاه مسألة الاحتلال الاسرائيلي ، وكلما مرت الايام وجد ان طريق الحل السلمي مسدودا ، وان « التنازلات الكثيرة » التي قدمها لم تشبع التصلب الاميركي — الاسرائيلي بعد ، وان كل الامور تشير الى ان المبادرة الاميركية الجديدة المنتظرة لن تكون « أحسن » مما سبقها ، بل وان النظام المصري قد فقد أوراق ضغط كثيرة ، يحاول الان ، أن يعوض عنها بالتهديد بضغوط جديدة عسكرية وسياسية داخلية وعربية حتى لا تمضي السنة الشهور القادمة (كما يقول هيكل) ثم ينسى « العالم » المشكلة .

وفي مثل هذا الوضع والمأزق ، يزداد التذمر الجماهيري وتخرق الحركة الشعبية كل « تقاليد » النظام السابقة ، فهي تتحدى وتطالب ولا تخاف من اجهزة الخوف والقمع ، وتملأ الشوارع والمصانع والجامعات بالمناقشات السياسية والتساؤلات والنقد الصارخ للسلطة ، وتصدر بيانات ومنشورات تهاجم السلطة ، وتقوم صحف الحائط في الجامعات بديلا عن حرية الصحافة المفقودة .. وتخترع الجماهير والقواعد الطلابية أساليب ديمقراطية جديدة لتعبر عن مواقفها وارائها .. وفي الوقت نفسه تفقد السلطة بالتدريج امكانية التضليل بالوعود وبالشعارات وتبريرات الانتظار بالاستعداد للمعركة ، بينما كل شيء يؤكد بأن الاستعداد للمعركة لا يجري ولا يتم ، وقد تكفلت الطبيعة والمطر الغزير الذي شهدته القاهرة مؤخرا بان تكشف ان هذا الاستعداد غير موجود على صعيد أبسط هو مجابهة المطر لا القنابل !

وفي مثل هذا الوضع والمأزق ، تزداد التناقضات بين الفئات الحاكمة وتزداد صراعاتها وتتعدد اتجاهاتها وحلولها تجاه الازمة ... ويفقد رئيس الجمهورية بعد وفاة عبد الناصر دور الحكم ، ودور القاسم المشترك ، ودور مركز التوازن بينها ، فيجري حساباته في الصراع على السلطة وفق ما يراه من غلبة موازين القوى المختلفة ونوع الضغوط التي تمارسها الفئات الحاكمة عليه ... وفي الفترة الاخيرة ازدادت الصراعات بين الفئات الحاكمة وتبلور اتجاهان اساسيان بينها :

— اتجاه الفئات التكنوقراطية ومدراء ورؤساء مجالس ادارات شركات القطاع العام ، وهي الفئة التي تشكل صلب النظام المصري ، ويمثل الدكتور عزيز صدقي هذه الفئة التي تطالب بحل متوازن يضمن الحفاظ على العلاقات مع الاتحاد السوفياتي من ناحية ، ويبقي الباب مفتوحا للحوار مع الغرب ومع الولايات المتحدة الاميركية على الخصوص من ناحية أخرى . هذه الفئة ازداد ضغطها على السادات بعد طرد الخبراء السوفيات ووقفت في وجه ضغوط الفئة الاخرى (التي تزعمها الفريق صادق) والتي كانت تريد السير في طريق العداء للاتحاد السوفياتي الى نهاية الشوط ... ونهاية الشوط حل على يد الولايات المتحدة الاميركية .

وتتمثل هذه الفئة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي بقوة الرأسمالية الزراعية وأغنياء الريف من الملاك ، ومن الملاك العقاريين ورأسماليي القطاع الخاص .

وهذه الفئة التي كانت أضعف فئات التحالف الطبقي الحاكم أيام استقرار النظام الناصري وقبل الهزيمة ، عادت الى التكتل والتمركز في مؤسسات الدولة ... وبما انها كانت ضعيفة نسبيا في جهاز الدولة الذي يحتله التكنوقراط والبورجوازيون الجدد « العصريون » ، فانها وجدت في مجلس الشعب مجالا أوسع للتعبير عن نفوذها ومواقفها السياسية .

وبعد اقالة الفريق صادق الذي التفت حوله ، اشتد صراعها مع التكنوقراط الذين يمثلهم الدكتور عزيز صدقي ، واشتدت معارضتها لسياسته الجديدة بتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفياتي ، خاصة بعد سفره الاخير الى موسكو ... وبدأت تنشط للوقوف في وجه حكومته والضغط على السادات مستنجدة بالعقيد القذافي ، وطارحة « الايديولوجية الدينية وخطر الشيوعية والالحاد » في حلبة الصراع السياسي .

هذه الاتجاهات المتناقضة في صفوف الطبقة الحاكمة ، وهذا الصراع الحاد بينها سمح للمطالب الشعبية أن تنفذ الى مؤسسة مثل مؤسسة مجلس الشعب . فالفئة المسيطرة في المجلس (من أغنياء الريف) تريد توجيه « نقد محدود » الى حكومة الدكتور عزيز صدقي ، وبما انها عاجزة عن بلورة موقف سياسي واضح يطرح علنا أمام الجماهير ، وهي بنفس الوقت تنظر بعين القلق والخوف مما يجري في صفوف القواعد الشعبية ، كل ذلك جعلها تترك الرد على بيان الدكتور صدقي الى بعض العناصر المحسوبة على « اليسار » مثل الدكتور جمال العطيفي (وكيل المجلس) ، هذه العناصر التي تلعب في مثل مستوى الصراع الحالي ما بين وضع الحركة الشعبية وصراع الفئات الحاكمة ، دورا مزدوجا ، فهي من ناحية تحمل المطالب الشعبية ، ومن ناحية أخرى تضبطها في الاطار السياسي العام للنظام ... وهذا ما يفسر ان « المطالب الشعبية » التي جاءت في رد لجنة الرد سرعان ما انتهت الى صيغة توفيقية واحدة بين الحكومة والمجلس حين وافق المجلس بالاجماع على بيان الحكومة وأعطاها ثقته الغالية بعد النقد الشديد الذي وجهه لها « فتقرير لجنة الرد بكل ما جاء فيه مكمل لبيان الحكومة باعتبار انهما يعبران عن ارادة واحدة » كما جاء في رد الدكتور صدقي . « وأفتى » الدكتور العطيفي ذلك قائلا : « ان المجلس يعمل في اطار النظام الذي ارتضاه الشعب » ، وهو بذلك يؤكد حدود النقد والمطالب الشعبية التي جاءت في رد المجلس ، فهذه المطالب يجب أن تضبط داخل النظام ... بينما كان الطلبة يقولون في انتفاضاتهم وفي مناقشاتهم مع أعضاء مجلس الشعب (ومن ضمنهم الدكتور العطيفي نفسه) : « أن هناك خلافا استراتيجيا بين تصور السلطة في حل القضية الوطنية وبين تصور القواعد الطلابية ، فالسلطة في مصر تركز على بناء جيش نظامي بينما يرى الطلاب ان الجيش وحده لا يساوي شيئا اطلاقا دون جبهة داخلية مساندة ومعبأة ... الخ » ... أما الدكتور العطيفي فكان يقول « ليس هناك خلاف استراتيجي بين السلطة وبينكم » !

المطالب الشعبية التي رفعتها الحركة الطلابية تمثل خلافا استراتيجيا بينما مطالب الشعب في « مجلس الشعب » فتمثل محاولة لضبط الصراع في اطار النظام وتمييع القضايا واصطناع جو من الوفاق الزائف .

جولة الأسبوع

المقاومة

مظاهرات وحملات اعلاميـة في فرنسا تأييدا للقضية الفلسطينية

منذ تصاعد الحملات الارهابية الصهيونية في اوروبا ضد العمال والطلاب العرب وما يرافقها من حملات اعلامية مسعورة تقودها اجهزة الاعلام الموالية للصهيونية ضد الشعوب العربية والهادفة الى تشويه النضال العادل للشعب الفلسطيني ، والجاليات العربية في البلدان الاوروبية تشن بالتعاون مع جميع القوى الديمقراطية والاشتراكية حملات معاكسة ناجحة. ففي المانيا الاتحادية وبرلين الغربية ينظم العمال والطلاب العرب بمساعدة القوى الالمانية الصديقة حملات الاستنكار والاحتجاج على اجراءات السلطات الخاصة بمنع نشاط اتحاد عمال فلسطين والاتحاد العام لطلبة فلسطين من جهة وعلى الحملة الارهابية الصهيونية ضد الفلسطينين من جهة اخرى .

وفي فرنسا ، يقود الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، الذي يوجد في صفوفه وقيادته جميع القوى الوطنية واليسارية الفلسطينية ويوجه نضالاتها ، حملات التضامن مع الشعب الفلسطيني . ففي اعقاب محاولة اغتيال الاخ محمد الهمشري ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في فرنسا نظم الاتحاد بالتنسيق مع عدد من القوى والاحزاب الديمقراطية واليسارية الفرنسية مظاهرة ضخمة اشترك فيها مايزيد على ثلاثة الاف شخص.

ورفعت خلال المظاهرة الاعلام الحمراء والعلم الفلسطيني ولافتات كتب عليها ، « من باريس الى القدس ، ليتوقف الارهاب الصهيوني » ، كما ردد المتظاهرون هتافات التضامن مع النضال الوطني العادل للشعب الفلسطيني ، مؤكدين ان « فلسطين ستنتصر » . ومن الهتافات الاخرى ، التي رددتها جموع المتظاهرين : « من باريس الى غزة ، الصهيونية مجرمة » ، و « دايان صهيوني ، فاشي ومجرم ».

وفي « ساحة الاعياد » التي وطئت اليها المظاهرة التي انطلقت من ساحة « أوغست ميتيفييه » اعلن الخطباء عزمهم على تسيير مظاهرات اخرى في المدن الفرنسية ، كان اهمها مظاهرات مرسيليا ، وتصميمهم على مواجهة الدعاية الصهيونية الاجرامية بحملات صحفية منظمة لفضح مؤامرات الامبريالية والصهيونية على حركة التحرر الوطني العربية والحركة الوطنية الفلسطينية .

برقية الجبهة الشعبية الديمقراطية للحزب الشيوعي السوفياتي بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس الاتحاد السوفياتي .

الرفاق اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي — موسكو

تتوجه اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين باحر التحيات للحزب الشيوعي ولشعوب الاتحاد السوفيتي الصديقة بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية.

ان تاسيس الاتحاد السوفييتي بقيادة لينين يشكل نموذجا للحل الديمقراطي بين القوميات المتاخية والمتساوية في ظل النظام الاشتراكي ونموذجا ملهما للاختيار الحر في الوحدة والاتحاد بين شعوب القومية الواحدة ، او القوميات المتعددة .

ان ذكرى تأسيس الاتحاد السوفييتي تذكر شعبنا وشعوب العالم المناضلة والطبقة العاملة في العالم بالنضال الباسل من اجل حماية ثورة اكتوبر وبناء الاشتراكية ، وبالدور العظيم في مساندة حركة الطبقة العاملة والثورة الاشتراكية وحركة التحرر الوطني في عالمنا المعاصر .

ان شعبنا الفلسطيني المناضل من اجل حقوقه القومية العادلة والمشروعة وتحرير وطنه ضد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني والقهر القومي الصهيوني — الامبريالي ، يحيى من الاعماق ذكرى تأسيس الاتحاد السوفييتي الصديق .

اننا باسم جميع مناضلي الثورة الوطنية الفلسطينية عامة ومناضلي جبهتنا خاصة نكرر تحياتنا الرفاقية لشعوب الاتحاد السوفييتي بالعيد الخمسين الكبير .

عاشت وحدة الجبهة العالمية المعادية للامبريالية والصهيونية والرجعية الدولية .

عاشت الصداقة العربية — السوفياتية .

عاشت الصداقة السوفيتية — الفلسطينية.

اللجنة المركزية

٢٠ / ١٢ / ١٩٧٢

لبنان

إتساع الحملة الشعبية ضد الصرف الكيفي

نشطت الاتحادات النقابية والشعبية العربية والمحلية في استنكار التسريح الكيفي والمطالبة بالغاء المادة ٥٠ من قانون العمل واطلاق سراح المعتقلين ووقف الملاحقات .

وجه الاتحاد العام لنقابات العمال في الجمهورية العربية السورية برقية الى الاتحاد العمالي العام والاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين واتحاد نقابات عمال الجنوب في لبنان ، أكد فيها وقوف الطبقة العاملة في سوريا الى جانب نضال العمال في لبنان ضد تعسف ادارة معامل غندور ومدرائها الرأسماليين . وأعرب عن تاييده بقوة لمطالب الطبقة العاملة اللبنانية بالغاء المادة ٥٠ التي تسمح بالتسريح الكيفي والتي تعطي الرأسمالية الجشعة سلاحا للضغط على العمال . وطالب اتحاد عمال سوريا باطلاق سراح المعتقلين من العمال فورا وايقاف الملاحقات بحقهم من قبل السلطات اللبنانية . هذا ووجهت وحدة القوى الناصرية نداء الى الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب تطالب فيه تحديد موقفه من تسريح عمال معامل غندور واعلان مقاطعة منتجات غندور في كافة الاقطار العربية .

■ في الشمال ، أصدرت رابطات الثانويين بيانا تعلن فيه استنكارها للصرف الكيفي وتضامنها مع عمال معامل غندور. كما وردتنا برقية من نقابة صيادي الاسماك في ميناء طرابلس بالمعنى نفسه . وعلى أثر اعتراض قوات القمع لمسيرة اللجان الشعبية في حي التبانة وما تلاها من اشتباك وسقوط الجرحى قررت الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في الشمال القيام بتظاهرة كبرى مساء الثلاثاء في طرابلس .

■ وفي بعلبك ، عقد اجتماع شعبي واسع يوم الخميس الماضي ضم ممثلين عن الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية ، والمحامين ، وعمال الاثار والافران والخياطة والتجارة والعمال الزراعيين ، ولجان معلمي المدارس الخاصة والمجانية ، ورابطة الطلاب الثانويين، والاندية والجمعيات الخيرية واتحاد عمال فلسطين (رابطة منطقة البقاع) . وصدر عن الاجتماع بيان يدين تواطؤ الدولة مع أرباب العمل لسلب العمال مكتسباتهم ويدعو الى المساهمة في مظاهرة يوم الثلاثاء القادم مطالبا باعادة جميع العمال واطلاق سراح المعتقلين والغاء مذكرات الجلب والغاء المادة ٥٠ من قانون العمل .

حملة إكتتاب لدعم صمود عمال "غندور"

بلغ عدد الذين سرحتهم ادارة معامل غندور ما يقارب المئة عاملة وعامل . هذا بالاضافة الى عشر معتقلين ، نقلوا مؤخرا الى سجن الرمل . خلال عطلة الاعياد ، ستكون مئة اسرة عمالية محرومة من الدخل . مئة اسرة من الذين كانت ادارة معامل غندور تدفع لهم أجورا تصل الى أربعين أو خمسين ليرة في الشهر ثمنا لعملهم .

وقد وزعت « لجنة عمال وعاملات معامل غندور » دفاتر تبرعات هي جزء من حملة تنظمها الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية والنقابات والاتحادات المهنية دعما لصمود عمال معامل غندور وتضامنا معهم ضد الصرف الكيفي .

عبروا عن استنكاركم لمجزرة غندور الثانية ، وعن رفضكم للصرف الكيفي وتضامنكم مع المعتقلين والمسرحين بالمساهمة في هذه الحملة المالية .

هذا وتفتح « الحرية » باب الاكتتاب لدعم صمود عمال معامل غندور ، وتدعو قراءها في الوطن والمهجر للمساهمة فيها . وقد وردنا من الطلاب اللبنانيين في « مونبلييه » (فرنسا) مبلغ ٧٨٨،٧٠ فرنكا فرنسيا جديدا دعما لصمود عمال معامل غندور .

اصحاب الامتياز
محسن ابراهيم وشركة دار التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر

المدير المسؤول
انور نصار

المدير الاداري
ياسر نعمه

مكاتب الادارة والتحرير
شارع المحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب — منطقة العاملية — محلة راس النبع — بناية فؤاد درويش هاتف : ٢٤٧٥٥٢ — ص. ب. ٨٥٧ بيروت ـ لبنان

السودان

حكم النميري يطارد ثوار ارتيريا ويدعو الامبراطور هيلاسلاسي لحضور إحتفالات الاستقلال!



يستمر حكم النميري العسكري في السودان في الارتماء بأحضان الامبريالية والرجعية وينتصل من كل المواقف الوطنية ليصبح رأس حربة لضرب كل الحركات التحررية في افريقيا . وفي مقدمة هذه الحركات حركة التحرر الوطنية الارتيرية التي كانت لها قواعد خلفية على الاراضي السودانية .

ومنذ ضرب الحركة الديموقراطية — السودانية بدأ حكم اللواء النميري في تضييق الخناق على ثورة أرتيريا مادا يد المساعدة والتعاون للرجعية الامبراطورية الاثيوبية . ويزداد هذا التعاون بين اثيوبيا والسودان ، فبعد ان حضر الامبراطور مؤتمر الاتحاد الاشتراكي السوداني في بداية هذا العام ، فانه في أواخر هذا العام سيحضر مرة أخرى للسودان بدعوة من النميري لحضور احتفالات عيد الاستقلال . وستكون هذه الاحتفالات « بكسلا » على الحدود السودانية — الاثيوبية حيث توجد بعض القواعد لثوار أرتيريا ، وهذا له دلالات سياسية محددة ، فالحكم السوداني الديكتاتوري يريد تنفيذ صفقته مع اثيوبيا نهائيا على حساب ثورة ارتيريا . ولذلك بدأ يطارد الثوار ويحاصرهم تمهيدا لطردهم من الاراضي السودانية ، فمنذ شهرين اعلن وزير الخارجية السودانية في مؤتمر صحفي ان « ثورة ارتيريا هي مشكلة داخلية تهم الاثيوبيين !.. وأضاف بأن السودان عازم على تنظيف حدوده منكل العناصر المسلحة » . وبعد هذا التصريح من قبل وزير الخارجية السوداني طلبت السلطات السودانية من الثوار مغادرة الاراضي السودانية .. وقد كشفت مصادر مطلعة « للحرية » انه قد وضعت خطة عسكرية كي يتدخل الجيش السوداني لتطهير الحدود على الطريقة « التشادية » ضد ثوار أرتيريا .

وهكذا يلعب الحكم السوداني الرجعي دوره في المخطط الامبريالي المرسوم في المنطقة لتصفية الثورة الارتيرية ، فالسودان يطوق الثوار من الخارج واثيوبيا تطوقهم من الداخل !

تونس

زيارة الحبيب عاشور لاسرائيل في ظل صمت عربي رسمي ونقابي لماذا تصمت قيادة الاتحاد العام لعمال فلسطين؟

من جديد تظهر الرجعية التونسية اكثر قدرة من الرجعيات العربية الاخرى على التدخل في الشؤون الداخلية للحركة الوطنية الفلسطينية مغلبة في هذا التدخل مصالح العدو الصهيوني وعلاقاتها هي بالامبريالية على مصالح الشعب الفلسطيني ، الذي تمارس ضده حتى الان ابشع سياسات الاقتلاع والتبديد القومي . فالرجعية التونسية هي اولى الرجعيات العربية التي دعت في بداية الستينيات الى الاعتراف بدولة اسرائيل وبضرورة التعايش بين الشعوب العربية المهددة بالعدوان والاحتلال من جهة واسرائيل من جهة اخرى . كما كانت هي أولى الرجعيات العربية ، التي قادت معركة الدفاع عن المصالح الالمانية الغربية وعن عدم قطع العلاقات الديبلوماسية معها ، حين افتضح دور الامبريالية الالمانية الغربية في تزويد اسرائيل بالاسلحة الهجومية التي استعملتها ضد الشعوب العربية في عدوان ١٩٦٧ وبعده .

والان فان الرجعية التونسية ، والتي لم تجابه منذ البداية بموقف حازم وشاجب لتدخلها الفظ والعميل في الشؤون الداخلية للحركة الوطنية الفلسطينية ولم تعاقب لتغليبها مصالحها الانانية الضيقة ، المتمثلة بحفنة من المساعدات الاقتصادية من الدول الامبريالية ، على مصالح الثورة الفلسطينية وحقها العادل والمشروع في مواصلة النضال ضد الغزاة والمعتدين الاسرائيليين ، تقدم من جديد على ريادة العمل الخياني في القضايا القومية والمصيرية . فقد اعلن الحبيب عاشور ، رئيس اتحاد الشغل التونسي عن عزمه السفر الى اسرائيل ضمن وفد نقابي ينتمي « للاتحاد الدولي للنقابات الحرة » للتدقيق في اوضاع العمال الفلسطينيين في اسرائيل .

وخطورة سفر الحبيب عاشور الى اسرائيل، لا تاتي من كون هذا النقابي يستجيب بحرية كاملة لمخططات الدعاية الامبريالية فحسب ، بل ومن كونه ايضا عضو المكتب السياسي للحزب الدستوري الحاكم في تونس ، الامر الذي يضفي على زيارته طابعا رسميا . كما تاتي تاكيدات وزير خارجية تونس ، محمد المصمودي لنبا زيارة الحبيب عاشور لاسرائيل لتوضح حجم التدخل البالغ الفظاظة في قضايا شعبنا الوطنية . يضاف الى هذا كله ، فان زيارة الحبيب عاشور لاسرائيل لم تات نتيجة ضغوطات او شكوى تقدم بها هذا النقابي او غيره في « الاتحاد الدولي للنقابات الحرة » ، بل جاءت تلبية لدعوة مندوب الهستدروت الاسرائيلي في هذا الاتحاد . ومعروف للجميع ان السلطات الاسرائيلية كانت تحتج وترفض كل شكوى ترفعها هيئات ومؤسسات ديمقراطية عاملة ضد المعاملة القاسية والوحشية ، التي يتعرض لها شعبنا في الاراضي المحتلة . ومن هنا فان جميع العمال وجميع الوطنيين يدركون الاهداف التآمرية والنتائج التخريبية المترتبة على هذه السياسة التي طالما اقدمت عليها الرجعية التونسية ، التي تمارس ابشع صنوف القمع والاضطهاد لا ضد الطبقة العاملة التونسية المجيدة فقط بل وضد مجموع الطبقات والفئات الاجتماعية الوطنية في تونس الشقيقة .

.. وهذا الصمت العربي الرسمي

ويثير دهشتنا الى جانب هذا كله ، هذا الصمت العربي الرسمي والنقابي والاعلامي على زيارة الحبيب عاشور لاسرائيل . كما يثير صمت قيادة الاتحاد العام لعمال فلسطين وبقية الاتحادات النقابية العربية وتباطؤها في وضع حد لسياسة الرجعية التونسية الرعناء غضب واستياء القاعدة العمالية في الاتحاد العام لعمال فلسطين والاتحادات النقابية العربية . ان على الاتحاد العام لعمال فلسطين ان يتحرك سريعا لتجنيد قاعدته العمالية من اجل شن حملة وطنية واسعة ضد المؤامرات التي تحاك ضد الطبقة العاملة الفلسطينية وضد القضية الوطنية ومن اجل وقف هذا التدخل الفظ في شؤون الاتحاد وقاعدته العمالية .

وفي هذا الصدد ، فان المكتب العمالي المركزي للجبهة الشعبية الديمقراطية يضع كل امكانياته وقاعدته العمالية في خدمة كل تحرك عمالي فلسطيني ويطالب قيادة الاتحاد وجميع القوى الوطنية بممارسة دورها الوطني وواجبها النضالي ، كي تقف الرجعية التونسية عند حدها وتجمد زيارة عاشور لاسرائيل .

المكتب العمالي المركزي في الجبهة الشعبية الديمقراطية

الأردن

قافلة جديدة من شهداء المقاومة على يد جلادي عمان

اختارت السلطة الرجعية في الاردن عددا من الفدائيين المعتقلين في سجون عمان لترتكب مجزرة جديدة ضد المقاتلين ، ففي جو من المحاكمات السرية التي اجريت للفدائيين قامت السلطة الفاشمة باعدامهم بالتدريج .

بتاريخ ٩—١٢—١٩٧٢ أعدمت :

— عبد الحميد بصبوص .

— يوسف سعيد صالح طه .

— سعيد محمد طبابيبي .

وبتاريخ ١٠—١٢—اعدمت : صالح مهدي حميد المسقوفي .

وبتاريخ ١٣—١٢ اعدمت :

— محمود لطفي محمد يوسف .

— يعقوب اسعد عوض الشيخ .

— وليد شحادة .

وتتم هذه الاعدامات في سرية تامة وبكتمان شديد خوفا من « ردود فعل شعبية » في المخيمات في الاردن .

ان المجزرة الجديدة دليل على المدى الذي وصل اليه النظام الهاشمي الرجعي في تآمره على القضية الفلسطينية ، وفي اقدامه على اقتراف الجرائم مهما كانت في سبيل تحقيق سياسته الاستسلامية .

ان الجرائم الجديدة ، وسلسلة اعدامات المناضلين المقاتلين من صفوف المقاومة الفلسطينية لا تجد عند الجماهير العربية الا السخط والاستنكار ، والمزيد من التصميم على دعم المقاومة وصمودها في وجه كل المؤامرات الرجعية والامبريالية لتصفيتها .

بقية جولة الأسبوع على الصفحة (١٥)

مبادرات الاحزاب التقدمية تضامناً مع عمال غندور ومن أجل حماية الحريات الديموقراطية

مع مطلع الاسبوع الماضي (مساء الاحد ١٧–١٢–٧٢) دخلت المواجهة بين عمال معامل غندور ومجمل الحركة الشعبية والديمقراطية في البلاد وبين أرباب العمل والسلطة وبعض القادة النقابيين المتواطئين ، أهم وأخطر اطوارها بالبيان الصادر عن أصحاب معامل غندور – والممهد له قبل ساعات ببيان وزير العمل – الذي يعلن اعادة فتح المعامل على أساس اطلاق يد أصحابها في صرف من يريدون واستبقاء من يريدون من العمال .

حيال هذا التصعيد لمخطط تصفية المكاسب التي حققتها الطبقة العاملة والقوى الديمقراطية والشعبية خلال الاضراب الناجح السابق الذي خاضه عمال غندور ، كان لا بد أن تنطلق حملة تضامن شعبي واسعة مع العمال واللجنة الشرعية التي تمثلهم من أجل وضع حد لهجمة أرباب العمل والدولة التي لم تكن تتناول عمال غندور فقط بل ومجمل الطبقة العاملة والحركة الشعبية في البلاد ايضا .

مبادرة الاحزاب التقدمية

بادرت الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية بالدعوة الى مؤتمر صحفي عقد ظهر الاثنين ١٨ – ١٢ – ٧٢ ، وخلاله كشفت حقيقة المخطط الجاري تنفيذه وحددت مواقفها وأعلنت مقرراتها عبر البيان التالي :

« ان البيان الصادر عن مجلس ادارة معامل غندور مساء الاحد ١٧–١٢–٧٢ يكشف بمزيد من الوضوح ابعاد المخطط الذي بدأ الاخوة غندور تنفيذه صباح الخميس ١٤–١٢–٧٢ حين اقفلوا معاملهم والقوا بالف وخمسماية عامل في الشارع .

... فبعد أن تمكن العمال بتضامنهم ووحدتهم ، وبالاضراب الناجح الذي خاضوه وسقط خلاله شهيد الطبقة العاملة يوسف العطار ، من أجل انتزاع المطالب التي رفعوها والتي كانت تدور كلها حول تطبيق مواد قانون العمل الصادر عام ١٩٤٦ ، وبعد أن تمكنوا من وضع حد للاستبداد المطلق الذي ظلت تمارسه عليهم ادارة المعمل سنوات طويلة ، لجأ أصحاب معامل غندور مجددا الى الاستفزاز المنظم لكسر موجة النهوض العمالي ومحاولة سلب العمال المكاسب التي انتزعوها باضرابهم وتكريس الاستغلال الوحشي الذي يتعرضون له والذي كشفت لجنة العمال الشرعية تفاصيله المذهلة في مؤتمرها الصحفي قبل يومين ، حيث بين ان عمالا يتقاضون أجورا لا تتجاوز الخمسين ليرة شهريا . وتوج الاخوة غندور استفزازهم المنظم هذا برفع سيف التسريح الكيفي في وجوه العمال لارهابهم وافهامهم بان مصير كل تحرك يقومون به مطالبة بحق أو انتزاعا لمكسب سوف يكون الصرف من العمل .

ذلك هو هدف مخطط اقفال المعامل الذي بلغ اليوم اخطر مراحله بقرار فتحها على أساس ان يتحكم الاخوة غندور بمصير العمال دون رقيب أو حسب ، وان تطلق يدهم في صرف وتشريد من يريدون من العمال .

لم يكن الاخوة غندور وحدهم وليسوا الان وحدهم وراء هذا المخطط . لقد كانوا وما زالوا ينطقون بلسان ملوك الاستغلال والاحتكار والطبقة التي تمتص دم الشعب والتي تتصدى اليوم للحركة العمالية وللقوى الشعبية والوطنية والديموقراطية في محاولة لضرب وحدتها واجهاض مكاسبها وتفتيت نضالاتها الديمقراطية ، وفي طليعتها النضال من أجل حق الثبات في العمل ورفع سيف التسريح الكيفي المسلط على رقاب العمال وتعديل المادة ٥٠ من قانون العمل .

ولم يكن باستطاعة الاخوة غندور أن يصلوا بمخططهم الى المرحلة الخطيرة التي وصلوا اليها الان ، الا بتواطؤ كامل من الدولة ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل . هذه الوزارة التي وعدت العمال المشردين في الشوارع قبل أيام بالضغط لاعادتهم الى العمل جميعا ، عادت البارحة تصدر بيانا تفوح رائحة التواطؤ من بين سطوره . وفي حين يقول وزير العمل في بيانه : ان الوزارة هي في انتظار استكمال التحقيقات من مختلف عناصرها . تنطلق ادارة غندور من البيان المذكور لتقرر فتح المعامل على أساس اطلاق يدها في تنفيذ مؤامرة الصرف الكيفي الجماعي صباح الثلاثاء .

فاين هي التحقيقات التي يتحدث عنها بيان الوزير ، ان ذلك يكشف حقيقة كل المواقف التي حاولت الوزارة من خلالها الايحاء للعمال بانها سوف تراعي مطالبهم ومصالحهم ، ليتضح الموقع الفعلي لهذه الوزارة كاداة لتنفيذ ارادة أرباب العمل وتمكينهم من خنق كل نهوض عمالي .

ولا يلقى الاخوة غندور العون من وزارة العمل وحدها ، بل ان المواقف التي اتخذها بعض القادة النقابيين ساعدت أرباب العمل على السير في طريق تنفيذ مؤامرتهم على مصير العمال . فقد ظهر من تصريحات اولئك القادة النقابيين انهم خضعوا لارادة أرباب العمل وتراجعوا عن الموقف الذي كانوا قد اتخذوه بعد المجزرة الدموية التي ارتكبت بحق عمال غندور والذي التفت على أساسه الطبقة العاملة حول الدعوة الى الاضراب العام .

ان تنفيذ رغبات أرباب العمل والتخلي ليس فقط عن مصالح عمال غندور ، بل عن مصالح الطبقة العاملة كلها وعن نضالاتها الهادفة تعطيل مفعول المادة ٥٠ من قانون العمل للحد من التسريح الكيفي ، ان ذلك كله اطلق يد الاخوة غندور وساعدهم على المضي في المخطط الذي بدأوه عند اقفال معاملهم .

ان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان تعلن مساندتها المطلقة للعمال وسوف تكون الى جانبهم في نضالهم لانتزاع حقهم في العمل الذي تتآمر عليه قوى أرباب العمل والسلطة وبعض القادة النقابيين .

اننا نعتبر ما يجري حاليا حلقة في مخطط ضرب الطبقة العاملة وقمع الحركة الشعبية وتصفية مكاسبها والتآمر على حقوقها وحرياتها الديموقراطية ونشر جو من الارهاب والديكتاتورية في البلاد . وحيال هذا المخطط ، فان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية تعلن المقررات التالية :

١ – تحميل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والاخوة غندور المسؤولية الكاملة عن مصير كل عامل من عمال الغندور ومسؤولية المضاعفات التي نشأت والتي سوف تنشأ نتيجة اصرارهم على تنفيذ مجزرة الصرف الكيفي .

٢ – تنظيم حملة احتجاج عمالية وشعبية بمشاركة كل القوى الوطنية والتقدمية وبمختلف الوسائل التي تملكها الحركة الشعبية في جميع مدن لبنان وقراه .

٣ – القيام بتظاهرة شعبية كبرى مساء الثلاثاء تعبيرا عن التضامن المطلق مع عمال معامل غندور ونضال الطبقة العاملة من أجل حقوقها وحرياتها الديمقراطية .

٤ – التوجه الى الحركة النقابية لدعم عمال الفندور ومتابعة خوض معركة تعديل المادة ٥٠ من قانون العمل ، هذا المطلب الاساسي الذي يجمع عليه كل العمال في لبنان ، وتحميل الاطراف التي تساوم على حقوق العمال مسؤولية مواقف التخلي عن أبسط مطالب وحقوق الطبقة العاملة وضرب الوحدة العمالية والنقابية .

٥ – الدعوة الى مقاطعة منتجات معامل الفندور لبنانيا وعربيا الى أن يستجيب لمطالب عماله الممثلين بلجنتهم الشرعية .

٦ – تنظيم حملة مساندة مالية لعمال معامل غندور من أجل دعمهم في نضالهم العادل » .

تصعيد مخطط القمع

وبالاضافة الى المقررات المذكورة التي اعلنتها الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في مؤتمرها الصحفي كانت لجنة عمال وعاملات غندور قد اذاعت بيانا يؤكد تصميم العمال على ممارسة حقهم في العودة الى العمل جميعا عند اعادة فتح المعمل صباح الثلاثاء ١٨–١٢–٧٢ . لكن السلطة نظمت طيلة اليوم المذكور حملة قمع وصلت الى حد التلويح بارتكاب مجزرة دموية جديدة ضد العمال والحركة الشعبية ، وذلك من خلال الاجراءات التي اتخذتها في المعمل وقرارها التعسفي بمنع المظاهرة التي كانت ستنطلق بعد ظهر ذلك اليوم تضامنا مع العمال . وقد كشف بيان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية الصادر مساء الثلاثاء ١٨–١٢–٧٢ والذي اعلن تاجيل المظاهرة ، تفاصيل الحملة المذكورة والاغراض الكامنة وراءها بوضوح . جاء في البيان :

« دخلت السلطة مرحلة جديدة من مراحل مواجهتها القمعية للحركة العمالية والشعبية ، وكشفت بوضوح عن نواياها المعادية للحريات الديمقراطية ، وعن تصميمها لاستفزاز الحركة الشعبية والتقدمية .

فمنذ الصباح الباكر قامت بحملة اعتقالات واسعة لعدد من عمال غندور اثناء توجههم الى المعمل ، ووضعت امكانياتها الكاملة بخدمة أصحاب معمل غندور لصرف جماعي تناول عشرات العمال ، ومنعت أي تحرك عمالي للتضامن مع العمال المسرحين ، كما منعت عمال غندور من احياء ذكرى رفيقهم شهيد الطبقة العاملة يوسف العطار .

وصعدت الدولة تدابيرها ضد مجمل الحركة الشعبية بقرار منع التظاهرة التي دعت اليها الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية بحجة ان العلم بالمظاهرة لم يقدم ضمن المهلة القانونية . وقامت باحتلال ساحة ٢٣ نيسان احتلالا عسكريا كاملا متهيئة لارتكاب مجزرة دموية ضد الجماهير العمالية والشعبية المحتشدة ، كما تبين من أوامر اطلاق النار على المتظاهرين التي زودت بها قوى الامن .

ان هذه الخطوة تكشف بوضوح عن المخطط الاجرامي لضرب الحريات الديمقراطية الذي كان وراء تقديم مشروع قانون الاحزاب الرجعي الى المجلس ، كما تؤكد استمرار المحاولات لانتزاع المكاسب التي تم انتزاعها في السنوات الاخيرة .

ان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان أرادت أن تعري السلطة وتسحب من يدها أي مبرر « قانوني » تستخدمه لتنفيذ مجزرتها ، فقررت تاجيل المظاهرة والدعوة لمظاهرة شعبية كبرى في الساعة الرابعة من مساء السبت الواقع في ٢٣ كانون الاول ١٩٧٢ ، تنطلق من ساحة ٢٣ نيسان باتجاه البرلمان .

مخطط القمع مستمر

ولم تكتف السلطة بمنع مظاهرة الثلاثاء ١٨–١٢–٧٢ بل انها رفضت في اليوم التالي « العلم » الذي تقدمت به الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية « ضمن المهلة القانونية » لتنظيم تظاهرة شعبية جديدة مساء السبت ٢٣ – ١٢ – ٧٢ بحجة عدم استيفائه الشروط المطلوبة . ذلك كله كان يكشف عن خطورة واتساع المخطط القمعي الجاري تنفيذه ليس ضد الحركة العمالية فقط بل ضد مجمل الحريات والمكاسب الديمقراطية ومن بينها حرية التظاهر . وقد ردت الاحزاب على موقف السلطة هذا ببيان جديد يعلن التصميم على تنظيم تظاهرة شعبية كبرى مساء الثلاثاء ٢٦ – ١٢ – ٧٢ هذا نصه :

« مرة اخرى تسفر السلطة عن وجهها المعادي للديمقراطية وعن نواياها ومخططاتها لضرب الحريات النقابية والحزبية والعامة . ففي الوقت الذي تذرعت فيه بالامس بحجة واهية لمنع التظاهرة مساء الثلاثاء ١٩–١٢–٧٢ ، هي عدم التقدم بالعلم ضمن المهلة المحددة ، رفضت اليوم علما اخر يراعي المهلة القانونية للقيام بمظاهرة جديدة وذلك بحجج اخرى واهية هي عدم مطابقة طلب العلم لكامل موجبات قرار تنظيم المظاهرات .

ان السلطة تثبت بذلك ، مرة اخرى ، عن مدى اصرارها على تنفيذ مخططها الدموى ، وهي ستلجا الى شتى الحجج لافتعال الاصطدام بينما اثبتت الحركة الشعبية ، والاحزاب التقدمية ، حرصها الدائم على سلمية التظاهرات التي تنظمها واعطت في تظاهرتها الاخيرة تضامنا مع عمال الفندور في ١٣ – ١٢ – ٧٢ مثلا جديدا في هذا المجال .

ان المؤامرة التي نواجهها اليوم هي مؤامرة على ابسط حقوق الطبقة العاملة والجماهير الشعبية كافة التي تعاني من الغلاء ومن تردي ظروف المعيشة ، والتي يهدد مصيرها الصرف الكيفي من العمل .

انها مؤامرة على الحريات النقابية والديمقراطية والحزبية والعامة تطال كل وطني وكل حريص على الديمقراطية في لبنان .

ان الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في لبنان ، اذ تعلن عن تصميمها على متابعة التصدي لهذه المؤامرة ، وذلك انطلاقا من تقديرها لكامل ابعاد المعركة ، قررت ، مرة اخرى ، ان تسحب كل حجة « قانونية » مزعومة من يد السلطة ، لتستكمل تعريتها أمام الرأي العام اللبناني بأسره ولتظهرها على حقيقتها المعادية للديمقراطية ، ولتحملها كامل المسؤولية عن تصديها لقضية الحريات الديمقراطية ، وعن مخططها القمعي الدموي .

وهي ستتقدم بعلم جديد يسقط الحجج الواهية الجديدة ، للقيام بتظاهرة شعبية في الساعة الخامسة من مساء يوم الثلاثاء ٢٦ – ١٢ – ١٩٧٢ انطلاقا من ساحة ٢٣ نيسان باتجاه البرلمان .

ولن تستطيع السلطة هذه المرة ان تغطي استفزازها باية حجة . فالاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية مصممة على متابعة المعركة ، وستكون على موعد مع الجماهير التي ستلبي نداءها مساء الثلاثاء ٢٦ – ١٢ – ١٩٧٢ في ساحة ٢٣ نيسان لترفع عاليا راية الدفاع عن الحريات الديمقراطية ، راية الدفاع عن عمال الفندور المسرحين ، راية النضال العمالي والشعبي لتعديل المادة ٥٠ من قانون العمل لوضع حد للتسريح الكيفي .

ان في لبنان قوى تستطيع ان تشل يد السلطة وتمنعها من تنفيذ مخططها . وهذه القوى ستتضافر وتناضل صفا واحدا في معركة منتصرة ضد سلطة الاحتكار والقمع .

فالى ساحة ٢٣ نيسان في ٢٦ كانون الاول الجاري يا جماهير شعبنا » .

النضال ضد التسريح الكيفي يفجر معركة الحريات الديموقراطية

بين اضراب عمال معامل غندور الاول (في مطلع تشرين الثاني الماضي) واضرابهم الثاني في أواسط هذا الشهر ، وما تبعه من تطورات ، فترة بالغة الاهمية يشكل تقييمها الصحيح المدخل الضروري لاستخلاص أهم الدروس من المجابهة الراهنة بين الطبقة العاملة والحركة الشعبية من جهة والرأسمالية اللبنانية ودولتها من جهة ثانية .

عندما عاد عمال معامل غندور الى العمل بعد اضرابهم الاول ، عادوا منتصرين ليس فقط بفضل الاساليب النضالية المتقدمة التي اعتمدوها وانما ايضا – وهذا الاهم – بفضل الموجة الشعبية التي فجرتها مجزرة ١١ تشرين الثاني ، وتمكنها من اجبار الاتحاد العمالى العام على اعلان الاضراب العام ليوم واحد ، وفرض قيام تظاهرة الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية استنكارا للمجزرة ودعما لنضال ومطالب العمال . في ظل هذا الجو ، عاد عمال وعاملات معامل غندور الى العمل في المرة الاولى ، جو الانتصار على اشكال استغلال حرفية استبدادية بوسائل نضالية متقدمة وبدعم واسع من الحركة النقابية والشعبية . ولكن استفادت ادارة غندور من تقطع متابعة الحركة الشعبية للتطورات بعد الاضراب الاول ، والعمالة الموضوعية للقيادات النقابية العميلة ، الاستخدام شبه المطلق للقوانين الرأسمالية في خدمة أرباب العمل (وعلى رأسها الصرف الكيفي) وشن حملة اعلامية مضادة شملت عدداً كبيرا من الصحف ، وأخيرا تكتيك اقفال المعامل (الذي جرى التحضير له قبل أيام من حادثة طرد الموظف) . ابتداء من ذلك الحين ، اخذ عمال معامل غندور يواجهون منفردين خطة أرباب العمل والدولة . ان تكتيك اقفال المعامل هو الوسيلة الاخيرة التي ابتكرها ارباب العمل الصناعيون ، في البلدان الرأسمالية المتقدمة ، في مواجهتهم لطبقة عاملة واسعة ذات تنظيمات نقابية قوية وعميقة الجذور . فاذا به يهبط ، في لبنان ، على طبقة عاملة فتية ، غير مستقرة ، يقتصر العمل النقابي فيها على اكثرية سطحية من المستخدمين وقلة من البروليتاريين ، تتربع على رأسها اكثرية من القيادات العميلة او المشبوهة . هنا لعب تخلي القيادات النقابية اليمينة عن عمال ومعامل غندور الدور الحاسم في تغلب كفة أرباب العمل والدولة على كفة العمال . اذ لا قوة فعلية لعمال معامل غندور في التصدي لمجزرة الصرف الكيفي دون تضامن سائر عمال لبنان . وفي غياب التنظيم القاعدي للطبقة العاملة ، لم يكن من بد ان يعبر هذا التضامن عن نفسه بالضغوط التيتمارسها الحركة النقابية . لكن الاتحاد العمالي العام ، في ظل سيطرة القيادات اليمينية العميلة ، كان يمارس ضغطا في مكان اخر – بالتصريحات المعادية لعمال معامل غندور وبالتخلي حتى عن اخر المواقع التي توصل اليها : المطالبة بعودة جميع العمال الى العمل وفتح التحقيق لتحديد المسؤوليات . حيث تخلت القيادات النقابية عن دورها ، تدخلت الاحزاب ، محاولة ملء الفراغ . وهنا المفارقة الضخمة التي حكمت كل الاسبوعين الماضيين : تحرك عمالي متقدم يواجه خطة هجومية من أرباب العمل والدولة ، بوسائل اكثر تقدما ، بتواطؤ منالقيادات اليمينية المسيطرة على الاتحاد العمالي العام ، يستنجد بحركة وطنية وديمقراطية ضعيفة الصلة بالمؤسسات ، ضعيفة ايضا من حيث تمثيلها لجماهير واسعة ومنظمة .

وانتقلت السلطة هي ايضا من الدفاع الى الهجوم . من التراجع امام اصرار الاحزاب على التظاهر استنكارا لمجزرتها بحق عمال غندور ، من محاولة لعب دور الحكم في النزاع بين ادارة غندور والعمال ، الى تقديم التغطية القانونية والرسمية لاقفال المعامل وصرف اكثر من مئة عامل بعد اعادة فتحها ، وشن حملة اعتقالات بناء على لوائح قدمتها ادارة غندور نفسها والضغط على العمال المسرحين وعلى الاتحاد العمالي العام من أجل اصدار بيانات ادانة للاحزاب الوطنية والتقدمية . والاهم من ذلك سعي السلطة لسلب الحركة الشعبية حق التظاهر بمنع مظاهرة الثلاثاء المنصرم ، والتهيئة لمجزرة جديدة في ساحة ٢٣ نيسان . ان محاولات السلطة سلب الحركة الشعبية حق التظاهر ليست فقط تعبيرا عن منحاها القمعي العام وانما يكتسب معناه المحدد الان على صعيد نوع المظاهرات التي بدأت تواجهها السلطة . انتزعت الجماهير حقها في النزول الى الشارع في ٢٣ نيسان ١٩٦٩ بدماء شهدائها ، وكرسته خلال الحركة الجماهيرية العارمة لدعم المقاومة . لكن هذا الشكل النضالي اخذ ، في الاونة الاخيرة ، يكتسب مضمونا جديدا ، بات شكلا من أشكال الاحتجاج ضد الاعباء التيتتحملها الجماهير اللبنانية ثمنا لازمات الرأسمالية اللبنانية . وطبيعي والحالة هذه ان تكون نهاية المطاف بالنسبة لمثل هذه التظاهرات هي مجلس النواب ، المؤسسة المفترض فيها ان تمثل السلطة التشريعية في البلاد . ومحاولةالسلطة استدراج الحركة الشعبية الى مجزرة جديدة في ساحة ٢٣ نيسان الثلاثاء الماضي لم تكن فقط محاولة سلب الحركة الشعبية حق التظاهر ، وانما كانت ايضا محاولة لاستدراج الطليعة السياسية والحزبية لهذه الحركة – المتواجدة في ساحة ٢٣ نيسان – الى مواجهة غير متكافئة تتم حسب شروط السلطة نفسها وفي المكان الذي حددته ، بمعزل عن الحزام الجماهيري والديمقراطي الواقي .

من هنا ان رفض الاحزاب عملية الاستدراجهذه هو رفض لزجالطليعة السياسية للحركة الشعبيةفي مواجهة في غير أوانها حدد الخصم وقتها ومكانها . ومن هنا ان انجاح مظاهرة الثلاثاء القادم ومؤتمر الحريات الديمقراطية وافشال مشروع قانون الاحزاب الرجعي وتصعيد النضال من اجل الغاء المادة ٥٠ من قانون العمل ، وتوسيع حملة التضامن مع عمال معامل غندور لاطلاق سراح المعتقلين ووقف الملاحقات بحق المناضلين العماليين وعودة جميع المسرحين للعمل ، والتصدى لكافة مظاهر الصرف الكيفي المتكاثرة (الافران في صور ، معامل التوضيب في صيدا ، الشركة المتعاقدة مع الاي ٠بي٠ سي ٠ في طرابلس) تشكل جميعها سلسلة متصلة لصيانة الحد الادنى من الحريات الديمقراطية وافشال مخطط الدولة القمعي .

واذا كان ثمة درس واحد يمكن استخلاصه سريعا بالنسبة للطبقة العاملة من المواجهة الاخيرة فهو ان امتلاكها لحركة نقابية ديمقراطية موحدة عميقة الجذور وواسعة الانتشار ، هو شرط اولي لا بد لها منه في نضالها من اجل توسيع حقوقها ومكتسباتها ومنع تدهور اوضاعها المعاشية . وعلى طريق بناء مثل هذه الحركة النقابية ، فلتتكاتف كافة القوى الديمقراطية من اجل بناء وحدة الحركة العمالية حول نواتها الصلبة – عمال الصناعة – ومن اجل تصفية المواقع القوية التي يحتلها عملاء أرباب العمل والدولة . هذا النضال بات الان ضمانة لانتصار اي تحرك عمالي محدود . وان بناء الحركة العمالية الديمقراطية المتحررة من سيطرة القيادات النقابية العميلة ، دفع ليس فقط لنضال الطبقة العاملة وانما لكافة الجماهير اللبنانية من اجل الخبز والعمل والديمقراطية .



آثار تبعية الاقتصاد اللبناني للامبريالية في تقرير المصرف المركزي

● في تقريره السنوي لعام ١٩٧٠ يعطي المصرف المركزي

صورا عامة لسير الاقتصاد اللبناني في قطاعاته الاساسية : الزراعة ـ الصناعة ـ التجارة ـ المصارف . كيف يبرز التقرير أوضاع هذه القطاعات ؟ ما هي أسباب تطورها في اتجاه معين ؟ ما هو تعليقنا على سير هذا التطور ؟

الزراعة : هبوط الاسعار

يبدأ التقرير بتبيان حالة الزراعة فيجد ان القيمة الاجمالية للانتاج الزراعي بلغت عام ١٩٧١ ٥٣٥ مليون ليرة مقابل ٤٨٠ مليون ليرة لعام ١٩٧٠ و٤٩٥ مليون ليرة لعام ١٩٦٩ . ويعزو التقرير التراجع الى هبوط الاسعار لا الى انخفاض الانتاج . كما يعطي صورة عن التوزع الانتاجي ليرى ان انتاج الخضار بلغ ٣٨٧ مليون ليرة عام ١٩٧١ مقابل ٣٥٦ مليون عام ١٩٧٠ بينما بلغت قيمة الانتاج الحيواني ١٤٨ مليون ليرة عام ١٩٧١ مقابل ١٢٣ مليون ليرة لعام ١٩٧٠ .

لكن التقرير الذي جاء وصفه للزراعة بنصف صفحة تجاهل أمورا كثيرة ، وأعطى سببا لانخفاض القيمة الانتاجية في هبوط الاسعار دون أن يعلل أسباب هذا الهبوط .

لم يتعرض التقرير الى العلاقات الزراعية السائدة وما تقوم عليه من استغلال يتحمله الفلاح الصغير والفقير والعامل الزراعي ، وما تنم عنه هذه العلاقات من هيمنة لمالك الارض وللراسمالي ، كما لم يتعرض لطبيعة الانتاج الصغير ودوره في ضعف الانتاجية . واذا كانت قيمة الانتاج الزراعي ٥٣٥ مليون ليرة فليس هناك أية اشارة الى كيفية توزع هذا الدخل ، فالريع الاساسي بحكم العلاقات الزراعية انما يذهب الى مالك الارض والى الرأسماليين والوسطاء التجاريين ، ولا يبقى من هذا الدخل للمزارعين الصغار والفلاحين الفقراء الا ما يوازي عملهم اليومي طيلة فترة العمل الزراعي .

واذا كان هبوط الاسعار الذي يشير اليه التقرير سببا في ضعف الانتاجية ، فان هذا الهبوط مرتبط بمسألة ضيق السوق اللبنانية وعدم تدخل الدولة في ايجاد اسواق للتصريف، وتحكم التجار والوسطاء بأسعار السوق والنهب التجاري الذي يمارسه الرأسماليون في التسويق وأسعار المواد الزراعية من أسمدة وبذار وأدوية وغيره .

ان التحاق الزراعة بقطاع الخدمات وسيطرة العلاقات التقليدية هو في أساس تخلفها ، وما نسبة التوظيف البالغة ٨٥ مليون ليرة من أصل ٢٦١٣ مليون ليرة قدمتها المصارف اللبنانية للقطاعات الاقتصادية ، وما نوعية الزراعات المركزة على زراعات التصدير (تفاح ، حمضيات ، بطاطا) ، في الوقت الذي تتخلف فيه الزراعات الغذائية الاساسية (القمح) الا الدليل على ذلك .

ويزيد في تأكيد ذلك ارتفاع نسبة الانتاج الحيواني حيث يسير الرأسمال نحو التوظيف فيه نتيجة لانفتاح الاسواق العربية للتصدير.

توسع الصناعة

يعتبر التقرير ان الصناعة شهدت توسعا محسوسا خلال عام ١٩٧١ بحيث بلغت قيمة الصادرات ٢٦٢ مليون ليرة أي بزيادة ١٢ ٪ عن عام ١٩٧٠ ، والفروع التي نشطت كانت في مجالات النسيج والصناعات الكيماوية والخشب المعاكس . ويعزو التقرير زيادة النمو هذه الى تحديث التجهيزات وتنويع الانتاج وتحسين النوعية والسياسة المتبعة لحماية بعض القطاعات ونظام المنح للتصدير. كما يشير التقرير الى ان نسبة التوظيفات بلغت عام ١٩٧١ ٤٣٥ مليون ليرة مقابل ٣٤٥ مليون ليرة لعام ١٩٧٠ (من أصل ٢٦١٣ مليون ليرة) .

ويشير الى تطور قطاعات صناعية أخرى فيرى ان الطاقة قد زاد استهلاكها ١٥ ٪ بينما لم يرتفع انتاج المصافي سوى ١ ٪ وازداد انتاج الطاقة الكهربائية بنسبة ١١ ٪ . كما ازدادت حركة البناء بنسبة ٨ ٪ عما كانت عليه ١٩٧٠ ، وتصاعد انتاج الترابة ١٢ ٪ في الوقت الذي زاد الاستهلاك المحلي بنسبة ٥ ٪ والتصدير بنسبة ٤٥ ٪ . أما في مجال التبغ فيرى التقرير تدنيا مستمرا لمبيعات السجاير اللبنانية بما يقارب ٣٠ ٪ بينما ارتفع مبيع الانتاج المستورد بنسبة ٩٠ ٪ .

ماذا تعني هذه الارقام وما دلالتها على مجمل توجه الاقتصاد اللبناني ؟

ان الصناعة اللبنانية لا تزال تعاني من مازقين أولهما طبيعة توجهها واقتصارها على سلع استهلاكية معدة للتصدير الى الخارج ، وثانيهما ضعف تسليفات المصارف . فاذا اعتبرنا ان قيمة التسليفات كانت عام ١٩٧١ ٢٦١٣ مليون ليرة فلم ينل الصناعة منها سوى ٤٣٥ مليون ليرة وهي نسبة ضعيفة (١٦،٦٨ ٪) .

الا ان تقرير المصرف لا يجيب على أسئلة أساسية :

١ ـ السؤال الاول يتركز على مدى زيادة التثميرات (الاموال الموظفة في الصناعة) لانه اذا كانت الصادرات تزداد بدون ازدياد التثميرات فمعنى هذا ان الصناعة لم تكن تشتغل بكامل طاقتها وان نمو الصادرات بالتالي لا يعني نمو الصناعة .

٢ ـ السؤال الثاني يتركز على مدى نسبة ازدياد عدد العمال. لانه اذا زاد الانتاج بدون أن يزيد عدد العمال الموظفين فمعنى هذا ان الزيادة سببها زيادة استغلال العمال.

٣ ـ لا يشير التقرير الى مدى تمركز الصناعة . هل بدأت المؤسسات الصغيرة تنقرض لصالح المصانع الكبيرة بحيث يكون الانتاج قد انتقل من طور الحرفة الى طور الصناعة الحقيقية ، ومعلوم ان عدد المؤسسات الصناعية كما تحصيه وزارة التصميم هو ٧٠٠٠ مؤسسة لكنها تسمي مؤسسة صناعية كل مؤسسة يشتغل فيها ٣ عمال .

٤ ـ تقرير المصرف يشير الى ان زيادة الصادرات كانت مقترنة باعفاءات من الضرائب وبمنح ومساعدات للتصدير ؟ فهل زيادة الصادرات دليل على اننا ننتج ونربح من الغير أي من البلاد التي نصدر اليها ؟ أم ان الصناعة اللبنانية تربح من الدولة بمعنى اخر من دافع الضرائب أي غالبية المواطنين الفقراء .

التجارة : كماليات وارتفاع العجز

على صعيد التجارة الداخلية يرى التقرير ان امكانية تقديرها في الحسابات الاقتصادية غير ممكن لانعدام الاحصاءات عنها ولكونها مندمجة في قطاع الخدمات ، ولكنه يرى أيضا ان الوضع كان حسنا وسجل توسعا واضحا بالنسبة لعام ١٩٧٠ . يستدل التقرير على هذا التحسن بانخفاض عدد الاحتجاجات الجارية على السندات التجارية والمحجوزات، وعلى زيادة عدد السيارات السياحية الخاصة المسجلة بنسبة ٣٧ ٪ . كما يظهر التقرير ان نسبة التسليفات بلغت ٥٨٧ مليون ليرة عام ١٩٧١ مقابل ٤٦٥ مليون ليرة لعام ١٩٧٠ .

أما على صعيد التجارة الخارجية فقد سجلت المستوردات زيادة ٧ ٪ والصادرات بنسبة ٢٦،٥ ٪ . كما ان التسليفات بلغت في هذا المجال ٤٦٦ مليون ليرة لعام ٧١ مقابل ٤٣٨ مليون ليرة لعام ١٩٧٠ .

الى ماذا تشير هذه الارقام ؟

عندما نتحدث عن ان كمية الاستيراد قد زادت ، يقصد التقرير بذلك ان نسبة الاستهلاك زادت أيضا ، وان مستوى المعيشة قد ارتفع ، ولكن الواقع هو غير ذلك ، فازدياد الاستيراد كان مترافقا مع ارتفاع الاسعار في البلدان التي نستورد منها . فالبضاعة التي كان سعرها ١٠٠ عام ١٩٦٣ أصبح ١٢٦ عام ١٩٦٦ في أميركا و١٤٦ في انكلترا و١٣٦ في فرنسا ، وهي عمليا البلدان التي نستورد منها . هذه الارقام تبين ان كمية الاموال المتوفرة للمواطن لا تكفي لشراء حاجيات كان يمكن شراؤها قبل سنوات بحكم ارتباط الاسعار اللبنانية بالسوق الخارجية حيث ترتفع الاسعار في بلدان المنشأ . معنى هذا اننا صرنا ندفع أموالا أكثر لنشتري بضائع أقل .

الامر الثاني الذي لا يشير اليه التقرير هو طبيعة السلع المستوردة ومن يشتريها ويستهلكها من المواطنين . هنا لا بد من تمييز أمرين : أولا : ان الحاجات التي يستهلكها جميع المواطنين وخصوصا الكادحون قد ارتفعت اسعارها ، فالزيوت التي كان ثمنها ١٠٠ عام ١٩٦٦ أصبح ١٤٠ عام ١٩٧١، واللحوم ١٢٢ والخضار ١٢٤ والسكاكر ١١٢ ، وفي الواقع ان الرقم هو أعلى بكثير عما ذكره التقرير ، هذا دون ذكر للايجارات التي تزداد سنويا .

من جهة أخرى فان القسم الاكبر من الاستيراد هو استيراد للسلع الكمالية . فاذا أخذنا بعين الاعتبار ان العجز بين المصدرات والمستوردات هو ٢٠٠٠ مليون ليرة لبنانية ، ندرك ان معظم ما يجب مراكمته لبناء القطاعات الانتاجية انما يذهب للخارج .

المصارف والنقد

يشير التقرير الى انعكاس تطورات السوق المالية العالمية على صعيد حركة رؤوس الاموال وبالتالي على صعيدي السيولة والقطع . فبالاضافة الى تدفق رؤوس الاموال من بلدان المنطقة عادت الى لبنان رساميل كانت قد وظفت في الخارج وذلك تحت تأثير هبوط سعر العملة الاميركية وانخفاض معدلات الفائدة على الدولار الاوروبي . وأدى ذلك الى ارتفاع السيولة لدى المصارف وفي الاقتصاد العام مما اضطر المصرف المركزي للتدخل ليحول دون هبوط الدولار وليخفف من تقلباته ، فاشترى كميات كبيرة من الدولار ، كما اشترى من الخزينة الاميركية مليون أونصة من الذهب بالسعر الرسمي ٣٥ دولارا للاونصة .

ويلاحظ التقرير ان ودائع المصارف قد ارتفعت الى ٥٨٤٩ مليون ليرة في أواخر عام ١٩٧١ بعد ان كانت ٤٦٥٧ مليون ليرة أواخر ١٩٧٠ أي بزيادة ٢٥،٦ ٪ . كما ازدادت نسبة الودائع تحت الطلب لعام ١٩٧١ ٣٢ ٪ مقابل زيادة ٥ ٪ لعام ٧٠ . هذه الزيادة بالعملة اللبنانية والفيض بالسيولة اديا الى هبوط محسوس بمعدل الفائدة المعتمدة بين المصارف ، حيث دفعها الى زيادة تسليفاتها الى ٢٦١٣ مليون ليرة حتى أواخر عام ٧١ مقابل ٢٠٨٤ مليون ليرة أواخر ١٩٧٠ . هذه التسليفات لم تشكل سوى ٤٤،٧ ٪ من الموجودات المصرفية . أما نسبة التسليفات فكانت كما يلي : ٣،٢٨ ٪ للزراعة ، ١٦،٦٨ ٪ للصناعة ، ١١،٤٠ ٪ للبناء ، ٥٣،٦٣ ٪ للتجارة ، ٣،٤١ ٪ للمؤسسات المالية ، ١١،٨٦ ٪ تسليفات مختلفة .

اكلاف التبعية للسوق الرأسمالية

ان معلومات المصرف هذه تؤكد عدة حقائق على صعيد الاقتصاد اللبناني :

ان الاقتصاد اللبناني يدفع ثمن تبعيته للسوق الرأسمالية العالمية وبالتالي يتحمل نتيجة ازماتها . فالمصرف المركزي كما ظهر مضطر للتدخل ليحمي الدولار الاميركي من الهبوط فيشتري منه كميات ضخمة ، وذلك يعود الى أن الليرة اللبنانية محمية بتغطية ٨٣ ٪ ذهبا والباقي عملات صعبة (الدولار، الجنيه الاسترليني) ، وان ثبات الليرة مرتبط بثبات التغطية هذه ، والمصرف مضطر بحكم ذلك الى حماية الـ ١٧ ٪ الباقية من التغطية لان وظيفته الاساسية هي حماية الليرة ، فيصبح من مصلحته الحفاظ على السعر المحلي للدولار وعدم انخفاضه لتحتفظ الليرة بقيمتها . ولكن بالمقابل هناك فريق المضاربين بالعملات الذي من مصلحته ان ينخفض الدولار لانه يربح الفرق بين التخفيض والسعر الحالي . ان لبنان مضطر لان يسير مستقبلا نحو الطريق الذي وصلت اليه اليابان والمانيا بخسارة مليارات الدولارات للحفاظ على قيمة عملتهما حتى اضطرت المانيا مرارا الى تخفيض قيمة المارك ، وقد يصل لبنان الى فترة يضطر فيها الى تخفيض قيمة ليرته وذلك للحفاظ على أوضاع الدولار .

ان لبنان اذن مضطر لدفع ثمنين لتبعيته : ضريبة حماية الدولار ، وضريبة الارباح التي تذهب الى جيوب المضاربين بالعملات ، لفئة طفيلية في المجتمع كل ما تفعله هو حيازة سيولة نقدية .

شيء اخر : لمصلحة من ابقاء نسبة التغطية الذهبية مرتفعة ؟ ان نسبة التغطية في أميركا نفسها لا تزيد عن ٣٥ ٪ بينما تصل في لبنان الى ٨٣ ٪ . ان هذا يخدم فعليا كبار المدخرين وكبار الرأسماليين الذين يجمدون أموالهم على شكل قطع .

سؤال أخير : ما هو أثر انخفاض معدل الفائدة الذي وصلت اليه المصارف اللبنانية لحل ازمة ازدياد الاموال المودعة فيها ؟

أموال مجمدة وتخلف متراكم

ان كثرة الودائع تؤدي الى ازدياد في السيولة لدى المصارف وبالتالي الى انخفاض الفائدة . هذا يعني ان المصارف لم تعد بحاجة الان الى ودائع جديدة بخلاف ما حصل بعد ازمة انترا مباشرة عام ١٩٦٦ ، وبالتالي ستتراكم أموال في البلد لا مجال لتوظيفها . فاذا كانت المصارف تضع حلا هو بقبول الاموال دون دفع الفوائد فان معنى هذا هو زيادة أرباح الراسماليين وأصحاب المصارف على حساب المودعين . فالاموال المودعة سيعمد المصرف الى توظيفها في الخارج ويقبض عليها فوائد مرتفعة بينما لا يدفع في الداخل الا نسبة قليلة جدا ، وقد بلغت نسبة الاموال الموجودة في المصارف اللبنانية والموظفة في الخارج ٤٤،٤ ٪ في أواخر عام ١٩٧١ كما يذكر تقرير المصرف المركزي. وهكذا نرى ان الاموال اللبنانية تهرب الى الخارج لتوظف في شراء الاراضي (أرض الشانزيليزه) في فرنسا أو شركات السفن وغيرها ، بينما لا ينال القطاعات الاقتصادية المنتجة في الداخل الا الشيء القليل من التوظيفات .

ان موضوعات تقرير المصرف المركزي تؤكد حقيقة النظام الاقتصادي اللبناني المرتبط بالسوق الرأسمالية وبكونه أساس الازمات الاقتصادية والتخلف الاجتماعي .

"حرب الأسلحة" : أسلحة فاسدة لمحاربة اليسار وحركة المقاومة

● يبدو ان للمنافسة في ظل « الاقتصاد الحر » بعض

الحسنات . فقد سمحت ، للرأي العام الشعبي ، خلال الاسبوع الماضي ، ان يسمع تجار الاسلحة يفضحون بعضهم بعضا في ما سمي بـ « حرب الاسلحة » . واذا كانت الصفقات والتنفيعات والنهب هي الخبز اليومي لحياة الاقطاع السياسي ، فما يتعلق منها بصفقات الاسلحة يمس مباشرة أقطاب الاقطاع السياسي بالتحديد .

منذ ان صدر قانون الـ ٢٠٠ مليون ليرة لتحديث أسلحة الجيش وقوى الامن ، شددنا على صفحات هذه المجلة ان معظم الاسلحة المنوي شراؤها أسلحة معدة لقمع الحركة الشعبية أكثر منها للدفاع عن التراب الوطني ومحاربة العدو الاسرائيلي . والذين كانوا في ساحة ٢٣ نيسان يوم الثلاثاء الماضي ، تسنى لهم مشاهدة بعض العينات عن تحديث أجهزة القمع . لكن فضح وظيفة معظم هذه الاسلحة لم يعد مقتصرا على اليسار أو على الحركة الوطنية الديمقراطية وحدها . فقد شهد شاهد من أهله هو العقيد فؤاد لحود رئيس لجنة الدفاع في مجلس النواب ، اذ قال : « علينا أن نحدد مهمة الجيش ، هل انشيء لمحاربة اليسار ؟ اذا كان انشيء لذلك فبدلا من ان نشتري أسلحة غير صالحة لمحاربة اليسار ، وجب أن نحاربه بانفاق ثمن الاسلحة للقضاء على الجهل والفقر والمرض. أما اذا كان الغرض ... هو محاربة الفدائيين ، حين يكونون على خطأ ، وهم في بعض الاحيان مخطئون ، فليس بقوة السلاح نحاربهم ، بل بطرق ووسائل اخرى يجب اللجوء اليها » . قد يكون كل ما يعترض عليه العقيد لحود هو ان الاسلحة المستخدمة لمحاربة اليسار « غير صالحة » . يبقى انه لا يترك مجالا كبيرا للشك في وظيفة الاسلحة المعنية .

حول ماذا تدور « حرب الاسلحة » ؟ حول دبابات « أ.أم.اكس ١٣ » الفرنسية التي اشترتها الدولة مؤخرا وتباهت فيه خلال العرض العسكري في ذكرى الاستقلال ، وتصر على انها ممتازة . في حين اتضح ان مدافع هذه الدبابات يعلوها الصدأ ! وتبين ان فرنسا آخذة بالتخلص منها ببيعها من هولندا (وهي دولة ليست معروفة بكثرة نشاطاتها العسكرية) ، وكذلك اسرائيل التي باعت هذه الدبابات من سنغافوره . وعلى الرغم من انه جرى التنبيه الى عطل هذه الدبابات منذ سنة ، فقد تم شراء كمية منها من طراز عامي ١٩٦٦ -- ٦٧ ، لان العمولة على هذا الطراز تبلغ ٣٠ في المئة ، بينما تبلغ العمولة على طراز ١٩٧٠ ٧ في المئة فقط . ومع ان الصفقة تمت بين الدولة اللبنانية والدولة الفرنسية ، فقد تدخل الوكلاء والعملاء وقبضوا العمولات ! ماذا اقترحت الحكومة ؟

تغيير المدافع . لكن هذا يعني خفض مرماها من ٣٠٠٠ مترا الى ١٥٠٠ متر ، بينما يبلغ مدى الدبابات الاسرائيلية ٣٠٠٠ مترا بالتحديد. فما العمل ؟ اما أن نستخدم الصواريخ للتصدي للدبابات الاسرائيلية (وهنا يثور السؤال حول الجدوى من شراء الدبابات أصلا ، اللهم الا جدواها في التصدي (« محاربة اليسار » والمقاومة !) ، واما ان ننتظر العدو ليصبح على مقربة ١٥٠٠ متر قبل اطلاق النار عليه .

أمام جدل تجار الاسلحة ، وطرفاه الوزارة من جهة وفؤاد لحود وكميل شمعون من جهة ثانية ، يقترح ريمون اده حسما للنقاش استقدام خبير عسكري « من دولة صديقة لا غبار على صداقتها » للفصل بين الفريقين. بانتظار استقدام مثل هذا الخبير ، أو بانتظار أن تسمح الحكومة للصحافة بنشر التقرير الذي يهول به العقيد لحود حول فاعلية الاسلحة الجديدة ، ينضم ملف دبابات « أ.أم.اكس ١٣ » الى ملفات الرادار وطائرات الميراج والكروتال .

يبقى طرف وحيد يحق له أن يفرح من كل ذلك : اسرائيل . ونزولا عند طلبها ، بث التلفزيون اللبناني مساء الاثنين الماضي اغنية « هافانا غيلا » لاحد المغنين الاسرائيليين . ومعناها بالعبرية : « يا الله نفرح » !

الجبهة الشعبية الديموقراطية

قضايا الوحدة الوطنية والمجلس الوطني الفلسطيني القادم

لقد وضع مشروع الملك حسين الاخير المقاومة الفلسطينية امام منعطف خطير وحاسم . ان خطورة هذا المشروع تنبثق من الاعتبارات التالية :

١ — انه يمثل ، كما كشفت تصريحات ايغال آلون وتصريحات حسين نفسه في واشنطن ، الخطوة الحاسمة ، والخطوة العلنية الاولى ، على طريق عقد صلح استسلامي منفرد بين النظام الهاشمي والعدو الاسرائيلي . ويضمن هذا الصلح مكاسب جغرافية جديدة لدولة الاحتلال تشمل التخلي عن القدس العربية ، واقامة شريط « امن » اسرائيلي على امتداد نهر الاردن ، وتعديلات هامة على الحدود في منطقة مثلث طولكرم — جنين — قلقيلية . كما يضمن هذا الصلح اعادة اخضاع ما تبقى من الضفة الغربية ، وربما ايضا قطاع غزة ، لسيطرة الحكم الهاشمي في مقابل تنازل هذا الحكم ، باسم شعبنا ، عن الحق الفلسطيني التاريخي في استعادة كامل التراب الوطني ، والاعتراف باسرائيل بحدودها الجديدة الموسعة .

٢ — ان المشروع يقدم هذه الصفقة الخيانية الى جماهير شعبنا في اطار مزين بالوعود المعسولة . انه يحاول ان يستثمر حالة « التراجع الثوري المؤقت » التي فرضها على جماهير الشعب بقوة السلاح وبالارهاب والمجازر الوحشية ، وان يطوق النقمة الجماهيرية التي تولدها هذه الحالة بتقديم تنازل سياسي شكلي للفلسطينيين . انه يحاول ان يستوعب لمصلحته (في التحليل الاخير) ردود الفعل الانفصالية العفوية التي ولدتها في صفوف شعبنا سياسته الاقليمية البغيضة بتقديم وعد بحكم ذاتي فلسطيني وكيان مستقل نسبيا للفلسطينيين في ظل تاجه وعرشه . ومن خلال ذلك يحاول النظام ان يجدد عقد صفقة مصالحة مع الطبقات البورجوازية الكبرى الفلسطينية في الضفتين (التي كانت بعض فرقها في الضفة الغربية ، تتبنى حتى لحظة اعلان المشروع موقفا معاديا للحكم الهاشمي) ، وان يجمد النقمة ضده في صفوف طبقات القوى الوطنية الفلسطينية تحت شعار الحكم الذاتي ، وان يخلق بالتالي حالة تسمح له بضرب الفلسطينيين بالفلسطينيين ، وان يقلص النفوذ السياسي الجماهيري لحركة المقاومة بعد ان تمكن من تقليص وجودها العسكري والتنظيمي .

٣ — ان المشروع يحسم من جانب واحد ، وبمنظور رجعي ، محور الصراع البارز الدائر في الساحة الفلسطينية — الاردنية منذ ايلول ١٩٧٠ بشكل خاص : الصراع حول ماهية الحقوق الوطنية الراهنة لشعب فلسطين ، الصراع حول حق تمثيل شعب فلسطين والتكلم باسمه وتقرير مصيره . ان مشروع الملك حسين يشكل مصادرة فعلية ، سياسية وقانونية وبالتالي مادية ، لحق تمثيل شعب فلسطين ويقرر مصيره نيابة عنه . ان الملك بمشروعه هذا ينصب نفسه من جديد ، بدعم اسرائيل والامبريالية العالمية ، ملكا على جميع الفلسطينيين « في مشارق الارض ومغاربها » ، وينتزع من ايدي المقاومة حقها المشروع والمعترف به ، في تمثيل الشعب الفلسطيني والتكلم باسمه (١) . وهو بذلك انما يعطي اجابة راهنة ملموسة ، رجعية ولا وطنية ، على مسالة الحقوق الراهنة ، وحق تقرير المصير في اطار الظرف الراهن ، لشعب فلسطين .

المطلوب بديلا عن الرفض المبدأي

في غياب اجابة بديلة ، راهنة وملموسة ثورية ووطنية ، تقدمها المقاومة على هذه المسالة نفسها ، فان مشروع الملك حسين يملك حظا كبيرا في انجاز اهدافه . ان الاكتفاء باعلان الرفض المبدأي للمشروع لا يحل شيئا بحد ذاته فالمطلوب هو ان تكتشف الجماهير ، في غمرة « التراجع الثوري المؤقت لحركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية » طريقا ملموسا وممكنا لانتزاع حقوقها الراهنة من خلال النضال ضد النظام الهاشمي وليس من خلال الرضوخ لمخططاته والقبول بفتات مائدته . المطلوب هو ان تثق الجماهير ان المقاومة مصممة وقادرة ، في الوقت نفسه ، على النضال الفعال من اجل حقوق الشعب الفلسطيني كما هي مطروحة الان ، وليس في الامد الاستراتيجي البعيد فقط : مصممة بان تلتزم المقاومة ببرنامج نضالي يحدد هذه الحقوق ويعبيء الجماهير للنضال من اجلها ، وقادرة بان تتجاوز المقاومة وضع التراجع والتمزق الراهن وترتقي الى جبهة وطنية متحدة تستطيع توحيد ارادة الشعب الفلسطيني وقواه الوطنية وتستعيد ولاءه المطلق لحركة الثورة والصراع ضد كافة اشكال المساومة على الحقوق الوطنية الراهنة والتاريخية لشعبنا .

ان الرد الوطني والثوري على مؤامرة الصلح الهاشمية — الاسرائيلية هو توحيد فصائل المقاومة للنضال من اجل جبهة تحرير وطنية اردنية — فلسطينية توحد الشعبين في النضال من اجل اسقاط النظام الهاشمي وتصفية الاحتلال الاسرائيلي في آن معا .

ان النضال من اجل سلطة وطنية ديمقراطية تعيد بناء وحدة الضفتين على اساس من المساواة الاقليمية الديمقراطية الكاملة ، النضال ضد التعصب والتمييز الاقليمي المسلط ضد الفلسطينيين ومن اجل اقرار حقهم في المشاركة على قدم المساواة في تقرير كافة جوانب الحياة في الاردن ، النضال ضد الصلح الاستسلامي ومن اجل حق الشعب الفلسطيني في حمل السلاح والانتظام في صفوف المقاومة وحرية العمل الكاملة للمقاومة ضد العدو ، النضال ضد سياسة الرضوخ للامبريالية ومن اجل التحرر الوطني الكامل للاردن ، النضال ضد سياسة القمع والارهاب ومن اجل الحريات الديمقراطية للشعبين الاردني والفلسطيني ، ذلك هو الرد السياسي البديل عن مملكة عربية متحدة يرزح شعبها تحت ظل السيطرة الهاشمية — الاسرائيلية المشتركة .

ولكن الالتزام ، من قبل المقاومة ، بهذا البرنامج النضالي لم يعد بحد ذاته كافيا كبديل . فالاهم من الالتزام اتخاذ الاجراءات الكفيلة بوضع هذا البرنامج موضع الممارسة الفعلية ، وليس الدعاوية فقط . وكمفتاح لهذه المسالة تاتي الان الضرورة الملحة لتوحيد فصائل المقاومة في اطار جبهة وطنية متحدة .

ان هذه المهمة لم تعد مسالة تحتمل التاجيل ، فالتاجيل لا يعني سوى الضمور والانحلال وفقدان ثقة الجماهير . ولقد اصبح ضروريا بشكل مطلق ان تنصب كل الجهود على تذليل العقبات التي تحول دون انجاز هذه المهمة ، على تعبئة كافة القوى الوطنية الشريفة وكافة القواعد المقاتلة والمناضلة وجماهير الثورة من اجل بناء الوحدة الوطنية على اسس متينة تكفل سلامة التوجه كما تكفل فعالية الاداة النضالية للثورة .

الجبهة الديمقراطية ... ومشاريع الوحدة الوطنية

كانت الجبهة الشعبية الديمقراطية قد طرحت على المجلس الوطني الفلسطيني السادس ، منذ ايلول ١٩٦٩ ، مشروعا لبرنامج جبهة تحرير وطنية فلسطينية موحدة ليكون اساسا للقاء من اجل توحيد حركة المقاومة . الا ان هذا المشروع لم يلق الموافقة في حينه بحجة « تعارضه » مع الميثاق الوطني لمنظمة التحرير ، بالرغم من ان الكثير من مفاهيمه قد اصبحت الان ، بعد التجارب المريرة التي عانتها حركة شعبنا ، مقبولة ومقرة من قبل الكثير من تيارات وفصائل المقاومة .

واثر اشتداد الصراع مع السلطة الرجعية في الاردن بعد محاولة ١٠ شباط ١٩٧٠ ساهمت ج.ش.د. مساهمة فعالة في بناء القيادة الموحدة لحركة المقاومة وفي صياغة بيان ١٦—٥—٧٠ الذي قامت على اثره اللجنة المركزية كقيادة مشتركة معترف بها من قبل جميع فصائل المقاومة حينذاك .

وبعد مجازر ايلول ١٩٧٠ بادرت الجبهة الديمقراطية من جديد الى تقديم مشروع برنامج سياسي وتنظيمي للوحدة الوطنية طرحته في اجتماعات اللجنة المركزية في اوائل كانون اول ١٩٧٠ واوائل كانون ثاني ١٩٧١ ولم يقدر لهذا المشروع بدوره ان يرى النور حينذاك .

وفي المجلس الوطني الثامن في اذار ١٩٧١ شاركت الجبهة مشاركة فعالة في النضال من اجل وحدة وطنية سليمة تقوم على اسس سياسية ثورية واسس تنظيمية ديمقراطية . ورغم التحفظات التي كانت لدى الجبهة الديمقراطية ، فقد وافقت حينذاك على مشروع البرنامج السياسي والتنظيمي للوحدة الوطنية الذي تقدمت به حركة « فتح » والذي صدر كقرار عن المجلس الثامن ، واعلنت الجبهة الديمقراطية استعدادها لتنفيذه . الا ان المشروع الذي حاول ان يتجاوز المعضلات الحائلة دون تحقيق الوحدة دون ان يجد حلا فعليا لها ، لم يلبث ان وجد طريقه الى الادراج المهملة بمجرد انفضاض اجتماع المجلس الثامن .

في المجلس الوطني التاسع (تموز ٧١) ، اقترحت الجبهة الديمقراطية بمشروع محدد ان يتم التقدم خطوة واحدة هامة على طريق الوحدة الوطنية بتوحيد القوات المسلحة للمقاومة في جيش تحرير شعبي موحد يعمل في اطار جبهة وطنية متحدة على ارض منظمة التحرير الفلسطينية . واقترحت ج.ش.د. ان يقوم تنظيم هذا الجيش على اسس ديمقراطية ثورية تضمن لكافة مقاتليه حق الانتماء السياسي والتنظيمي ، كما تضمن تقليص الفوارق المادية والمعنوية بين مراتبه ، وحق المراتب الدنيا في الرقابة والتوجيه ، وان تضم الجبهة المتحدة كافة فصائل المقاومة ضمن اطار قيادة سياسية موحدة على ان يبقى لكل فصيل استقلاله الايديولوجي والسياسي والتنظيمي الكامل . وكان الهدف من هذا المشروع ، كما اسلفنا ، التقدم خطوة ملموسة واحدة الى الامام ، بحيث يمكن لهذه الخطوة ان تفكك العقد التي تتضمنها مسالة تحقيق الوحدة الوطنية وتضمن ازالة العقبات التي تعترض طريقها من خلال ممارسة العمل المشترك الفعلي في اطار الجيش الشعبي الموحد . الا ان هذا المشروع رفض بدوره من قبل غالبية المجلس التاسع بحجج مختلفة ولاسباب مختلفة .

النضال ضد الانعزالية « اليسارية » و « اليمينية » في سياسة الجبهة الديموقراطية

على امتداد الفترة الماضية منذ ايلول ١٩٦٩ ، شنت الجبهة الديمقراطية نضالا ايديولوجيا عنيفا ضد التيار الانعزالي « اليساري » داخل حركة المقاومة ، ذلك التيار الذي كان ينظر الى مسالة الوحدة الوطنية من خلال شروط ومقاييس نظرية مفترضة سلفا ، ويعتبر ان وجود التناقضات السياسية والطبقية في صفوف الشعب يحول دون لقاء طبقاته الوطنية في مرحلة التحرر الوطني (متناسيا ان هذه التناقضات التي ينبغي ان تبقى ثانوية وغير عدائية ، يمكن ويجب ان يجري حلها بوسائل الحوار الديمقراطي في اطار الجبهة المتحدة وفي مجرى النضال المشترك ضد العدو الرئيسي) ، كما يعتبر ان الجبهة المتحدة يجب ان لا تقوم الا عندما يصبح اليسار مؤهلا لقيادتها ، متجاهلا ان اليسار لن يصبح مؤهلا للقيادة الا عندما يثبت عمليا ، في اطار النضال المشترك ، صلابته الفعلية في الدفاع عن المطامح الوطنية ، وصحة خطه السياسي العام ، واخلاصه وتفانيه من اجل بناء وحدة طبقات الشعب الوطنية والحفاظ عليها .

كما شنت الجبهة الديمقراطية ، على امتداد تلك الفترة ، نضالا ايديولوجيا حادا ضد التيار الانعزالي اليميني داخل حركة المقاومة ، ذلك التيار الذي يرفض اية وحدة وطنية الا اذا قامت على اساس الالحاق والضم والاحتواء وتصفية القوى اليسارية والتقدمية ، التيار الذي يتجاهل وجود التناقضات بين طبقات الشعب الوطنية في مرحلة التحرر الوطني ويدعو الى طمس هذه التناقضات بالقوة او التعامي عنها مما يشجع تحولها الى تناقضات عدائية ويضر عمليا بقضية الوحدة الوطنية ، التيار الذي يريد تكريس قيادة اليمين بشكل دائم ثمنا للوحدة الوطنية ، بغض النظر عن جدارة هذا اليمين وصحة خطه ، ويدعو الى وحدة لا ديمقراطية ، لا تفسح المجال للقواعد وجماهير الشعب لتصحيح خط القيادة والرقابة عليها

لقد اكدنا دوما — كما اكدت كل تجارب ثورات الشعوب في مرحلة التحرر الوطني — ان اي تقدم جدي باتجاه الوحدة الوطنية يجب ان ينطلق من الاعتراف بوجود التناقضات الفعلية في صفوف طبقات الشعب الوطنية والتاكيد ، في الوقت نفسه ، ان هذه التناقضات ثانوية وغير عدائية ويمكن حلها ومعالجتها بقيام الوحدة الوطنية على اسس ديمقراطية . كما اكدنا دوما ان الوحدة الوطنية لا تتطلب بالضرورة الاقدام على تصفية قسرية للتيارات السياسية المتعارضة ، بل تتطلب توحيدها على اساس نقاط الالتقاء المتمثلة في برنامج النضال المشترك ضد الاحتلال الاسرائيلي والنظام الهاشمي وصد هجمات الانظمة العربية لتطويع واحتواء المقاومة ضمن منظورها للقضية الفلسطينية ، مع فسح المجال للصراع الودي فيما بينها ضمن اطار الجبهة المتحدة لحسم نقاط الاختلاف بالاحتكام الى القواعد وجماهير الثورة ، وان قيام الوحدة الوطنية يجب ان لا يشترط هيمنة قيادة معينة بذاتها ، بل يعطي لكل فصيل سياسي دوره على ضوء حجم نفوذه الجماهيري ، مع اعطاء جميع الفصائل حقها في اطلاع الجماهير على وجهة نظرها ومواقفها السياسية والنضالية .

والآن ، في ظل هذا الظرف الخطير الذي تجابهه حركة المقاومة ، تتضح اكثر فاكثر اهمية تحقيق الوحدة الوطنية على هذا الاساس ، الاساس الوحيد الذي يضمن استمرارها وتماسكها كما يضمن مواصلة توجهها الثوري . من هنا فقد شارك ممثلو الجبهة الديمقراطية بحماس في المشاورات التي دارت بين مندوبي الفصائل الفدائية الممثلة في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بين ايار — نيسان ٧٢ ، للتوصل الى صيغة موحدة لبناء الوحدة الوطنية تقدم الى المؤتمر الشعبي والمجلس الوطني الاستثنائي المنعقد بين تاريخ ٦—١١ نيسان ٧٢ في القاهرة . كما عكفت قيادة الجبهة على صياغة مشروع واقعي ثوري ممكن التنفيذ فورا يخرج مسالة الوحدة الوطنية من دوامة اللامبالاة والمتاجرة والمزايدة من جهة ، ويحدد الخطوات التنفيذية الواقعية لانجازها من الان ، ويحقق من جهة اخرى الارتفاع باوضاع المقاومة الراهنة خطوة حقيقية ملموسة الى الامام وكان لا بد للتوصل الى مثل هذا المشروع من دراسة التجارب والمحاولات السابقة على هذا الصعيد وتبين اسباب فشلها ومحاولة تلافيها في المشروع الجديد .

البرنامج السياسي والتنظيمي للوحدة الوطنية

١ - البرنامج السياسي : لقد كانت مسالة التوصل الى برنامج سياسي يحقق اتفاقا فعليا بين فصائل المقاومة في عملها النضالي الراهن احدى العقبات التي تعوق الوصول الى وحدة وطنية حقيقية . ولم تكن المعضلة ابدا في التوصل الى صياغة لائحة مباديء واهداف عامة يتفق عليها الجميع لفظيا . ففي بيان ١٦—٥—٩٧٠ وفي بيان المجلس الوطني السابع الاستثنائي (عمان اب ١٩٧٠) ، ثم في المجلس الوطني الثامن (اذار ١٩٧١) تم التوصل الى لوائح سياسية من هذا النوع وافقت عليها كل الفصائل . الا ان هذه اللوائح لم تؤد الى توحيد فعلي لهذه الفصائل في مضمار النشاط السياسي العملي لانها اكتفت باعلان المباديء والاهداف العامة . كان المطلوب اذن في اي مشروع جديد ان يصار الى تحديد الترجمة العملية لهذه المباديء والاهداف على ضوء الواقع الراهن ، اي بمعنى اخر : كان المطلوب التوصل الى برنامج عمل سياسي ونضالي يحدد ما هو المطلوب على صعيد الممارسة الراهنة للوصول الى الهدف المتفق عليه .

من ناحية اخرى ، فان صياغة برنامج العمل هذا ليست لوحدها كافية لحل المعضلة ، فالعبرة في النهاية في وضعه موضع التنفيذ . وهذا بدوره يتعلق بطبيعة تكوين الجبهة المتحدة اي باسس العلاقات الداخلية بين اطرافها واللوائح اللتي تنظم العلاقة بين قياداتها وقواعدها .

على ضوء هذين الاعتبارين فقد اعلنت الجبهة الديمقراطية في المشاورات التي جرت موافقتها الكاملة على مشروع البرنامج السياسي الذي اقترحه مركز التخطيط التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية (مع بعض التعديلات الجزئية) مؤكدين ان هذا المشروع يشكل برنامج العمل الوطني الديمقراطي المطلوب في المرحلة الراهنة من الثورة ويصلح اساسا للاتفاق في الممارسة بين كافة فصائلها .

٢ — ولقد كان من احدى المعوقات الرئيسية لمساعي الوحدة الوطنية في السابق الافتراض القائل بان مجرد التوصل الى اتفاق على البرنامج السياسي الراهن يلغي التمايزات والخلافات ، حتى الثانوية منها ، بين الفصائل المختلفة ، وان المطلوب بالتالي تحقيق وحدة اندماجية كاملة في كافة المجالات . والواقع ان هذا الافتراض مخالف للحقيقة ذلك ان برنامج العمل الوطني الديمقراطي المطروح هو برنامج للمرحلة الراهنة اولا ، اي انه لا ينفي مقدما امكانية حصول اختلاف في مراحل اخرى . وان هذا البرنامج ، ثانيا ، يحدد دائرة الاتفاق ، اي دائرة القضايا المتفق عليها بين جميع الفصائل في المرحلة الحالية ، ولكن حتى هذه القضايا ينظر اليها من زوايا مختلفة من قبل الفصائل المختلفة على ضوء تباين موقفها الايديولوجي . لذلك فان محاولة الوصول الى الغاء كامل لتعدد المنظمات يبقى هدفا وهميا ، والمطالبة بهدف وهمي هي ، في النهاية ، مضرة بالوحدة الوطنية اذ تجعلها عملية مستحيلة التحقيق . ان ما يمكن ان يتحقق هو صيغة تسمح بالتعدد ضمن اطار الوحدة . فالمهم هو الوصول الى توحيد الاجهزة النضالية والمؤسسات الجماهيرية (القوات ، الميليشيا ، المنظمات الشعبية والنقابية) وتوحيد الصوت الخارجي للمقاومة ، اي توحيد صورتها امام الاعداء والجماهير (الاعلام ، التمثيل السياسي الخارجي) . وضمن اطار هذه الاجهزة النضالية الموحدة يمكن لمختلف التيارات الايديولوجية والسياسية ان تتفاعل وتتصارع وتحل خلافاتها الثانوية باسلوب ديمقراطي ، مما يتطلب بالضرورة الاقرار بحق الاستقلال الايديولوجي والتنظيمي ضمن اطار الوحدة الوطنية ، وحق الاستقلال السياسي الداخلي على الاقل ان لم يكن الاستقلال السياسي العلني ضمن اطار الوحدة الوطنية — اي حق جميع الفصائل في طرح مواقفها السياسية على قواعد الجبهة الوطنية المتحدة دون اعلانها للخارج .

ان هذا الاساس يزيل من ناحية تخوف الفصائل « الكبيرة » (التي تمثل الان الاغلبية بين صفوف الجماهير) من ان تبقى دوما عرضة للطعن والتحريض غير الموضوعي ضدها ، كما يزيل من الناحية الاخرى تخوف الفصائل التي تمثل الاقلية الان ، من ان تحتوى وتضم ويخرس صوتها وتحرم بالتالي من حقها في ان تتحول الى اغلبية على ضوء تضحياتها النضالية وصحة رأيها ومواقفها الايديولوجية والسياسية . ان هذه الصيغة ، بتعبير اخر ، تقضي على عوامل الصراع التناحري العدائي بين فصائل المقاومة ، وتكرس صيغة الصراع الرفاقي الديمقراطي بينها ضمن اطار الوحدة الوطنية .

٣ — عامل اخر كان يعوق التوصل الى وحدة وطنية صلبة هو مشكلة كيفية تشكيل المؤسسات القيادية (التشريعية والتنفيذية) للوحدة الوطنية ولمن الهيمنة في هذه المؤسسات . ومما لا شك فيه ان لهذه المعضلة اساسا سياسيا ، ذلك ان تكوين القيادة يحدد طبيعة ممارساتها وصحة سياساتها ، لذلك فان محاولة اي فصيل سياسي تعزيز مواقعه في المؤسسات القيادية هي وسيلة لتثبيت مواقفه وتنفيذ اهدافه السياسية . الا ان غياب اي اطار عقلاني ديمقراطي لحل هذه المعضلة كان لا بد ان يؤدي الى اخراج الصراع على القيادة من اطاره المشروع (اطار السعي الى تحقيق هدف سياسي لمصلحة الثورة) والى سيادة عوامل المصلحة العصبوية الذاتية الحزبية ، وتنمية الصراعات الذاتية اللامبدأية وترويج اساليب المزاودة والمتاجرة السياسية والتضليل الكلامي ، مما كان يضر اضرارا بالغا بصورة المقاومة ووحدتها النضالية . اذن لا بد لاية وحدة وطنية حقيقية من ان تستند الى اساس موضوعي لحل معضلة التكوين القيادي . ان الصيغة التي يقترحها مشروع البرنامج التنظيمي المقترح لحل هذه المعضلة هي صيغة بسيطة ولكنها فعالة : ان الجماهير المنظمة في اطار الوحدة الوطنية هي التي تقرر طبيعة وتكوين المؤسسات القيادية ، ويكون لكل فصيل فدائي دوره في هذه المؤسسات بشكل متناسب مع الحجم الحقيقي لنفوذه الجماهيري . ان هذه الصيغة يمكن ضمانها من خلال تشكيل الهيئات القيادية عن طريق الانتخاب المبني على قاعدة التمثيل النسبي ، بحيث تتشكل الهيئات القيادية ليس فقط من الفصائل التي تتمتع بالاغلبية ، بل من جميع الفصائل بشكل متناسب مع قواها الجماهيرية . ان هذه الصيغة تلغي الاساليب العشائرية والبيروقراطية في تشكيل القيادات ، وتلغي في المقابل لجوء بعض الفصائل الى اساليب المزاودة والاحراج السياسي لتعزيز مواقعها القيادية . ان هذه الصيغة تقضي على بواعث التعصب التنظيمي والصراعات الذاتية والتحالفات اللامبدأية ، وتفسح المجال امام الجماهير المنظمة وقواعد الثورة لكي تحدد قياداتها بنفسها . وفي الوقت نفسه تزيل هذه الصيغة احدى العقبات الكبرى في وجه تحقيق الوحدة الوطنية ، اذ تعطي لكل فصيل حقه في القيادة ليس على اساس الصراع الذاتي التناحري اللامبدأي ، بل على اساس مدى تضحيته وجدارته النضالية وصحة مواقفه السياسية وتاييد الجماهير له .

٤ — اتخذت في السابق قرارات عديدة باقامة الوحدة الوطنية ، كان اخرها واهمها قرار المجلس الوطني الثامن (اذار ١٩٧١) . الا ان هذه القرارات لم تكن تجد طريقها الى التنفيذ رغم موافقة الجميع عليها . ما هو السبب في ذلك ؟ .. ان احد الاسباب الرئيسية يكمن في ان هذه القرارات لم تكن تقوم على حل المعضلات التي تعترض تنفيذها بقدر ما كانت تقوم على تجاهل هذه المعضلات بالتوصل الى مباديء عامة لا يختلف عليها احد ، دون تحديد البرامج التفصيلية لوضعها موضع التنفيذ . هذا الاشكال كان يفتح باب الاجتهاد واسعا حول كيفية تنفيذ هذه القرارات مما يؤدي الى نسفها قبل ان يجف المداد الذي كتبت به . كان لا بد لاي مشروع يستهدف تحقيق الوحدة الوطنية فعلا ان لا يكتفي بتحقيق اتفاق على المباديء العامة ، بل ان يحدد برنامجا تنظيميا تفصيليا لتنفيذها لا يترك للاجتهاد الا مجالا ضئيلا . من هنا كان هذا المشروع التنظيمي يحقق هذه الميزة بالنسبة لمشاريع الوحدة التي سبقته ، من حيث انه يحدد بالتفصيل الاسس التي تقوم عليها الوحدة الوطنية والهياكل التي تتطلبها ، والخطوات العملية التنفيذية لبناء هذه الهياكل انطلاقا من الواقع القائم وفي فترة زمنية محددة .

على اساس هذا التقييم للتجارب السابقة وبعد اقرار البرنامج السياسي الذي اقترحه مركز التخطيط ، تقدمت الجبهة الديمقراطية ببرنامج تنظيمي مفصل لبناء جبهة وطنية متحدة وطرحت هذا البرنامج على اللجنة الخماسية المشكلة من ممثلين عن الفصائل الممثلة في

◄

ملاحظة

تعتذر « الحرية » عن متابعة سلسلة المقالات التي كثرت في الاعداد السابقة عن المقاومة وقضايا الجبهة الوطنية بقلم سامي شاهين ، مفسحة المجال لوجهة نظر الجبهة الشعبية الديموقراطية في المداولات الجارية حول الوحدة الوطنية الفلسطينية على ابواب انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني القادم ... على ان تستكمل حلقات السلسلة السابقة في الاعداد القادمة .

اللجنة التنفيذيه لمنظمة التحرير . وقد اقرت اللجنة الخماسية هذا المشروع بكامله باستثناء تعديل رئيسي تقدم به مندوبو حركة « فتح » الذين اقترحوا ان تكون صيغة منظمة التحرير الفلسطينية هي الاطار لهذه الوحدة الوطنية ، على ان يجري تعديل برامجها السياسية ولوائحها الداخلية وهياكلها التنظيمية تعديلا جذريا بحيث تنسجم مع الاسس واللوائح والهياكل التي يقرها مشروع البرنامج التنظيمي. ورغم اقتناعنا بان هذا التعديل سيجعل تحقيق المشروع اكثر صعوبة بالنظر لصعوبة التثوير الجذري المفاجيء لمنظمة التحرير ، الا اننا اعلنا موافقتنا على هذا التعديل مؤكدين انه ، في حالة تحقيقه الفعلي ، سيشكل خطوة كبيرة الى الامام .

وقد تم عرض المشروع المعدل على اللجنة التنفيذية في اجتماعها المنعقد في ١-٤-١٩٧٢ واقرته بالاجماع ، على ان يطرح على المؤتمر الشعبي والمجلس الوطني الاستثنائي للمصادقة عليه .

ان هذه التطورات تشكل خطوة متقدمة جبارة على طريق الوحدة الوطنية . فلاول مرة تتوصل كافة الفصائل الى اتفاق على اسس محددة وتفصيلية لبناء الجبهة الوطنية ، وعلى الخطوات التنفيذية المحددة للتوصل الى هذا الهدف . ان تنفيذ هذا المشروع سيؤدي بلا شك الى انتشال المقاومة من واقعها المتمزق الراهن ، والارتفاع بها الى مستوى القدرة على التصدي للمهمات النضالية المطروحة على عاتقها في المرحلة الراهنة . كما ان عملية التنفيذ بحد ذاتها ستكون محكا واقعيا ومحددا لمدى اخلاص كل فصيل لشعار الوحدة الوطنية ومدى استعداده للتنازل عن مصالحه الذاتية المحضة في سبيل الوصول الى هذه الوحدة .

لقد اعلنت الجبهة الديمقراطية موافقتها الكاملة ، برغم بعض التحفظات الجزئية ، على مشروع البرنامج السياسي والتنظيمي المطروح ، واستعدادها لوضع كافة امكانياتها في خدمة النضال من اجل تنفيذه الفوري . الا اننا يجب ان نحذر من ان اعداء الوحدة الوطنية سوف يبذلون كل ما لديهم من طاقات من اجل نسف هذا المشروع وتجميده عن التنفيذ . ومن هنا فان من الخطأ الاعتقاد بان مجرد اقرار هذا المشروع سيجعل الوحدة الوطنية حقيقةواقعة، بل ان تنفيذ هذا المشروع المتقدم يتطلب نضالا منظما وجماهيريا جادا من اجل دحض وتصفية كافة المفاهيم والاتجاهات الانقسامية والانعزالية التي يروح لها اعداء الثورة والوحدة الوطنية للابقاء على واقع التشرذم والتمزق الراهن .

وفي ظل هذا الانجاز الضخم الذي توصلت له لجنة الوحدة الوطنية والذي صادقت عليه اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في ١-٤-٧٢ انتقل الجميع الى المؤتمر الشعبي والمجلس الوطني (٦-١١-٤-٧٢) حيثاوصيا باعتماد البرنامج السياسي كاملا ، واعتماد البرنامج التنظيمي اساسا للوحدة الوطنية وحجر الزاوية فيها .

فماذا تم بهذه البرامج ؟ واين اصبحت قضية الوحدة الوطنية الان ؟ هذا ما سنتناوله في العدد القادم .

---

١ — انتزعت المقاومة هذا الحق بقوة السلاح والتفاف الجماهير حول « الشخصية الفلسطينية » التي ظهرت الى الوجود على يد المقاومة بعد حزيران ١٩٦٧ وبعد ان تم طمسها على يد الانظمة العربية منذ ١٩٤٨ واضطر النظام الهاشمي الرجعي نفسه الى الاعتراف بهذا في اتفاق القاهرة (٢٧ ايلول ١٩٧٠) .

الأراضي المحتلة

الهويّة النضاليّة والثوريّة للمعتقلين «الإسرائيليين»

وصل مجموع المعتقلين في الحملة الارهابية التي نظمتها أجهزة المخابرات الصهيونية في الجليل الى ما يزيد على ٤٠ مناضلا بينهم أربعة من المناضلين اليهود . وتأتي هذه الاعتقالات في أعقاب تصاعد النشاط الفعلي لجميع القوى المعادية للصهيونية في اسرائيل ، التي بدأت منذ بضعة أشهر وعلى اثر منع السلطات الاسرائيلية المحتلة لاهالي قريتي اقرت وكفربرعم من العودة الى أراضيهم . وقاد هذا النشاط مناضلون أمميون ينتمون الى الحزب الشيوعي الاسرائيلي « راكاح » والى « المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية » وبعض الفرق المنشقة عنها وفي طليعتها « الاتحاد الشيوعي الثوري » ، الذي يتمايز عن غيره من القوى الاشتراكية في اسرائيل برفضه الفعلي لا لسياسة الاقتلاع والتبديد القومي الممارس ضد الشعب الفلسطيني في وطنه وجميع مناطق الشتات فحسب ، بل وايضا للدولة الاسرائيلية ايضا .

وقد حاولت أجهزة الدعاية الاسرائيلية والغربية الموالية أن تخفي عن الرأي العام الديمقراطي والاشتراكي في العالم الدوافع الحقيقية لحملات الارهاب والقمع التي بدأتها أخيرا في الجليل المحتل . وأشاعت جوا


« فان فريد »


« أهود أديب »

عاما من الدعاية المضللة عن طريق الحاق تهمة التجسس لحساب بعض الدول العربية بهؤلاء المناضلين في محاولة للحيلولة بين القضية السياسية للاعتقال ودوافعه الايديولوجية من ناحية وتعاضد القوى الديمقراطية والاشتراكية مع المعتقلين من ناحية اخرى . غير ان تهمة التجسس هذه ، والتي روجت لها دون وعي بعض أجهزة الاعلام العربية ، سرعان ما افتضح امرها ، حيث اضطرت أمام تساؤلات الرأي العام الصهيوني وتسرب المعلومات عن الهوية السياسية للمعتقلين، من الاعتراف التدريجي بان ما سمي في البداية «شبكة تجسس » ليس في حقيقته غير شبكة منظمة تمارس بالنسبة للصهيونية « خيانة ايديولوجية ، ليس دافعها صفقة مالية أو خوف أو خطر ، بل تمت باختيار حر للتعاون مع ألد الاعداء ، لدرجة الاستعداد للمساعدة في اعمال التخريب » (دافار ١٢-١٢-١٩٧٢) .

ان « الخيانة الايديولوجية » التي تتحدث عنها أجهزة الدعاية الصهيونية تظهر في أكثر أشكالها غطرسة وعنصرية في بيانات أجهزة المخابرات والشرطة الاسرائيلية التي تصف الاعضاء اليهود المعتقلين بان عملهم المعادي للصهيونية « ينطوي على امتهان للمشاعر الاساسية ، التي تستمد منها العظمة الاسرائيلية قوتها » . (دافار ١١-١٢-١٩٧٢) .

لا شك ان المعتقلين ، والذين ينتمون في غالبيتهم الى « الاتحاد الشيوعي الثوري » ، لا يمتهنون المشاعر الاساسية لما تسميه اجهزة المخابرات المعادية « بالالتزام المتبادل وبالمسؤولية المشتركة عن الوجود القومي » الصهيوني فحسب ، بل ان رفض الايديولوجية الصهيونية العنصرية والامبريالية ، التي تعبر عن نفسها بايديولوجية التمثل والاندماج البرجوازية — الرجعية يأتي في برنامج عمل هذه المنظمة الثورية كضرورة من ضرورات الوجود المستقل داخل اسرائيل وكشرط أساسي يتحدد بموجبه موقعهم النضالي في المنطقة ، لا كفصيل اسرائيلي مستقل في نضالاته ، بل كفصيل من فصائل حركة التحرر الثورية في المنطقة والتي ترفض كليا الكيان الصهيوني وتدعو لثورة عربية اشتراكية تحل مشكلة الاقليات القومية بمضمون اشتراكي . وكمنظمة تنطلق من هذا الموقع الثوري ، ويشارك فيها مناضلون يهود أمميون ، فان الاتحاد الشيوعي الثوري يتجاوز غيره من الاحزاب والفرق اليسارية المعارضة لسياسة التبديد والاقتلاع القومي ولسياسة الاحتلال والتوسع الاسرائيلية .

« دافيد كوفغر »

ولهذا فقد تحركت اجهزة القمع الاسرائيلية للقضاء عليها ، خاصة بعد ازدياد نشاطها « الذي سيطر على اتحادات الطلبة في جامعة حيفا » (دافار ١١-١٢-١٩٧٢) وبعد حملات التحريض الناشطة التي بدأها « الاتحاد » في صفوف الفلاحين في شمال فلسطين ، ونداءاته لهم بتجنيد القوى ورص الصفوف لاستعادة الاراضي المصادرة واعادة السيطرة عليها بالقوة . وقد هال السلطات الاسرائيلية ما تناقلته الانباء عن علاقة هؤلاء المناضلين بجبهة يسارية فلسطينية «متطرفة» وعن تأثر عناصر « الاتحاد الشيوعي الثوري » بما وصفه اريك مارسدين مراسل « الصاندي تايمز » في القدس « بالمخربين الذين يقودهم نايف حواتمة » . (صاندي تايمز ١٧-١٢-١٩٧٢) .

وليست هذه فقط هي الجوانب الهامة التي أغفلتها معظم أجهز الاعلام العربية ، بل ان هناك جانبا اخر ركزت عليه الدعاية المضادة ، هو علاقة المعتقلين بسوريا ، وابراز ذلك بشكل ملحوظ كجزء من حملة التعبئة السياسية والعسكرية ضد سوريا ، كي تستطيع قوى الارهاب والعدوان الصهيونية ان تبرر اعتداءاتها المحتملة على الجبهة السورية ، بعد أن حشدت لذلك قوات ضخمة على الحدود السورية . ومهما كانت صيغ التضليل الصهيوني حول الدوافع الحقيقية لموجة الاعتقالات وحول النوايا العدوانية المبيتة ضد سوريا ، فان الدوافع السياسية والايديولوجية الكامنة وراء هذه الصيغ قد بدأت تنكشف بجلاء وتقدم وقائع سياسية ونضالية لها بالغ الدلالة في تطور الحركة الوطنية الفلسطينية داخل فلسطين المحتلة وخارجها أيضا . والقوى الثورية الفلسطينية قادرة على اعطاء هذه الدلالات ابعادها الثورية الحقيقية رغم عنف الحملة الصهيونية الشرسة .

البرنامج السياسي للاتحاد الشيوعي الثوري في اسرائيل

تعريفا « بالثوريين الاسرائيليين » الذين اعتقلتهم اسرائيل في الفترة الاخيرة بتهمة «التجسس والتخريب» مع مجموعة من المناضلين العرب على اساس الادعاء بانهم « شبكة تجسس » تعمل لاحدى المخابرات العربية . تقدم « الحرية » برنامج هذه المجموعة التي سمت نفسها بالاتحاد الشيوعي الثوري في اسرائيل . وقد اسس هذا الاتحاد جماعة من الاعضاء السابقين في « المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية » (متزبن) .

كما انضم اليه عدد من الثوريين الذين لم يكونوا منظمين من قبل ... وهذا هو البرنامج السياسي كما ورد في نشرة « النضال » التي يصدرها الاتحاد الشيوعي الثوري في اسرائيل :

الاتحاد الشيوعي الثوري
— برنامج سياسي —

١ — ان موقفنا الاساسي يرتكز على الماركسية اللينينية والاممية البروليتارية . هذا التوجه ليس قضية خلقية ووعي ثوريين فقط ، بل هو شرط لانتصار الثورة الاشتراكية ، حتى تتبلور الشروط لقلب الجبهة الى حزب — ايا كان . هذا التوجه مبني على :

٢ — اعتبار ثورة اكتوبر كنقطة للثورة الاشتراكية العلمية .

٣ — اعتبار الثورة الصينية كاستمرار مباشر لثورة اكتوبر وكخطوة مهمة في طريق الثورة العالمية .

٤ — التماثل مع الشعب الفيتنامي ، الشعب الكوري والشعب الفلسطيني ومع كل الشعوب التي مقاومتها البطلة للاستعمار لن تؤدي بها الى الطريق الثوري والى المشاركة في صراع الطبقات العالمي فحسب بل هي في حد ذاتها تشكل منبعا ثمينا للتجارب والدروس ، لكل الثوريين في كل مكان .

٥ — التضامن مع الجماهير المضطهدة في كل مكان ضد كل اسيادهم ، سواء كان هؤلاء اقطاعيين أو برجوازيين او بيروقراطيين ، وسواء كانت سلطتهم تعمل باسم الاله ، الامة، الحرية او اينوع خاص من الاشتراكية. التضامن مع جماهير الشغيلة المستغلين في كل مكان في نضالهم ضد الرأسمالية .

٦ — ان التماثل الفعال مع الثوار في كل مكان معناه توحيد القوى على اساس ديموقراطي لجميع العناصر التي تناضل حاليا في سبيل نفس الاهداف ، هذا يعني : وحدة القوى على مستوى المنطقة ودمج النضال القومي أو المنطقي في اطار استراتيجية عامة، هدفها عزل الاستعمار وبلورة جبهة ثورية عالمية .

٧ — مساندة البروليتاريا والشباب الثوري في البلاد الرأسمالية في نضالهم ضد الرأسمالية العنصرية والامبريالية وايضا ضد القوى التقدمية الاصلاحية والمتعاونين مع العدو الطبقي .

٨ — الاشتراك في الجدال الثوري العالمي كمساهمة في النضال من أجل ديمقراطية اشتراكية عالمة .

٩ — نحن الثوريين اليهود والعرب ، سكان دولة اسرائيل المزودين بهذا التوجه الاممي نرى في السلطة الصهيونية — التي تؤمن استمرار النظام الاجتماعي القائم حاليا في المجال السياسي الذي نعمل فيه — عدونا التكتيكي الاساسي .

١٠ — بما ان المشروع الصهيوني هو جهاز القسم الاكبر من جذوره مفروز خارج هذه المنطقة لذلك يقع جزء من النضال ضده على عاتق الثوريين الموجودين في تلك البلاد التي توجد للصهيونية جذور بها .

١١ — ان دولة اسرائيل — الموجودة في طور من النمو والتوسع ، بكل مؤسساتها السياسية والعسكرية ومنظماتها المهنية — ما هي الا تعبير او تجسد لتحقيق الصهيونية .

١٢ — ان دولة اسرائيل هي نتاج عملية استيطانية نفذت بمؤازرة ومساعدة الاستعمار العالمي وعلى حساب الشعب العربي. هذه العملية التي استندت على قوانين عنصرية لمصادرة الاراضي وعلى الهجرة اليهودية بموجب « قانون العودة » والاستيطان على حساب السكان الفلسطينيين — هي التي تقرر الطابع الكولونيالي لجوهر كيان الدولة الصهيونية ، من هذا تتحتم ضرورة الاعتراف بحقيقة عدم كون اسرائيل مجتمعا تشكل به التناقضات الطبقية الداخلية ارضية لثورة اشتراكية اسرائيلية مستقلة ، معزولة عن المجرى الثوري الشامل في المنطقة .

١٣ — ان المجتمع الاسرائيلي ، بالرغم من طابعه الاستيطاني واقتصاده الفاشل الذي يعيش على الدعم الخارجي ، هو مجتمع طبقي مندمج في السوق الرأسمالي العالمي حيث تقاسي اوساط واسعة من الشغيلة ، مثل اي مجتمع رأسمالي اخر ، من استغلال اقتصادي واجتماعي ، هذا التناقض الاجتماعي هو الذي يشكل الارضية ذات الطاقة الكافية لعزل هذه الطبقات عن المشروع الصهيوني الموالي للاستعمار .

١٤ — ان العائق او العقبة الاساسية التي تحول دون هذا العزل هي قوة الايديولوجية الصهيونية التي تعرض نفسها أمام الجماهير اليهودية في البلاد والخارج كبديل وحيد للكارثة والملاحقات الابدية .

يجب ان نذكر بان الايديولوجية الصهيونية كما هي الان هي التي تسبب اليأس السياسي للبرجوازية الصهيونية الصغيرة الاخذة في الفقر ، وهكذا تحولت هذه الطبقة الى قوة كولونيالية تخدم الاستعمار الغربي بشكل موضوعي .

١٥ — لن تتمكن التناقضات الاجتماعية من ان تلعب دورها التاريخي ، اذا لم يعزل قسم من السكان اليهود عن الايديولوجية الصهيونية ، وبالتالي سيبقى المستوطنون اليهود قوة مهمة تشكل جيشا عظيما يقف ضد حركة التحرر العربي وضد الثورة الاشتراكية.

١٦ — يصبح هذا العزل ممكنا فقط اذا تحققت الاطوار او المجريات الثلاثة التالية المرتبطة الواحدة بالاخرى :

ا — تفتيت تدريجي للتفوق العسكري الاسرائيلي .

ب — تفاقم حدة الازمة الاقتصادية الداخلية في اسرائيل .

ج — تبلور بديل أممي في أوساط حركة التحرير الفلسطينية وحركة الثورة العربية الى جانب تعميق الوعي المعادي للاستعمار في أوساط الجماهير العمالية اليهودية في اسرائيل.

١٧ — في سبيل تحقيق هذا الهدف ، من المهم جدا النضال ضد الاتجاهات السياسية الشوفينية الموجودة حتى الان في أوساط حركة التحرير العربي ، وهذه الخطوط السياسية التي تتجاهلوجود شخصية يهودية قومية في أرض اسرائيل — فلسطين ومن القضية السياسية النابعة من وجود اقلية قومية وحقوقها . ان الاعتراف الصريح بالحقوق السياسية فقط يؤدي الى خلق القاعدة ، الموضوعية والذاتية لانضمام جماهير مستغلين في اسرائيل للنضال الثوري المشترك .

١٨ — لقد كان الشعب العربي الفلسطيني خلال عشرات السنين الضحية الاساسية لتحالف موضوعي بين الصهيونية والرجعية العربية . ان بعث المستقبل في اعقاب حرب ١٩٦٧ يشكل احدى الظواهر الهامة والصحية جدا في سبيل التغير الثوري والقضاء على النظام الاجتماعي السائد في المنطقة .

١٩ — ان الحركة الفلسطينية نظرا لوضعها التاريخي ذاته موجودة في واجهة النضال ليس فقط ضد الصهيونية والرجعية العربية الموالية للاستعمار ، بل ضد القوة والايديولوجية البرجوازية الصغيرة التي تعتبر الاصلاحات التي تقوم بها نوعا من الاشتراكية .

٢٠ — ان القضية الفلسطينية يمكن حلها فقط في اطار الثورة الاشتراكية التي لا يمكن ان تحدث بدون وحدة — على أساس أممي — كل القوى الثورية في المنطقة .

٢١ — ان فلسطين وحدة اقليمية ذات طابع ثنائي القومية ، وما التركيز الاقليمي الحالي للسكان اليهود الا نتيجة لحقائق فرضت بالقوة فقدان حقيقة طرد السكان العرب من أراضيهم . ان الفصل اقليميا بين الشعبين على أساس الحقائق التي فرضتها الصهيونية بالقوة ، تتناقض مع كل مبدأ ديمقراطي ، بموجبه يحق لكل مواطن ، دون اي تمييز قومي ان يسكن ويعمل في أي مكان يختار .

٢٢ — هذه الحقائق تملي استنتاجا ذا معنى واحد : ان البديل الوحيد للحرب القومية بمعنى الحرب بين الشعوب ، هو النضال الثوري المشترك للعرب واليهود .

٢٣ — ليست الصهيونية والقضية الاسرائيلية الدافعان الوحيدان للثوري في العالم العربي ، بالعكس ، ان القضية الفلسطينية وأيضا الصهيونية ، هما من ظواهر السيطرة الاستعمارية على منطقة ذات أهمية اقتصادية واستراتيجية من درجة أولى هذه المنطقة خاضعة حتى الان لاطارات ايديولوجية وسياسية رجعية ، تشكل الضمان لاستمرار السيطرة الاستعمارية . ولقد برهنت البرجوازية المحلية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالاستعمار وأيضا البرجوازية الصغيرة التقدمية ، على عدم قدرتها قيادة حركة التحرر للشعوب العربية . ان فشل الثورة القومية الديموقراطية في الشرق الاوسط يكون الارضية الموضوعية لتحول ثوري راديكالي في حركة التحرر العربي ، هذه وفي نفس الوقت فان تحول وتطور الحركة العمالية في البلاد العربية يخلق القطاع الذي يقع عليه عبء قيادة هذه الحركة العمالية .

٢٤ — اننا نؤمن على اساس هذا التحليل — انه من الممكن بل ويجب تاسيس حكم شعبي ثوري في الشرق العربي وذلك بتحالف العمال والفلاحين والمثقفين بقيادة (الطبقة العاملة) البروليتارية .

٢٥ — ان الشرق العربي لا يكون وحدة جغرافية سياسية تامة ومحددة بشكل مطلق. فالمنطقة مربوطة تاريخيا بالمغرب ومربوطة ايضا بالعمليات (والتيارات) الاجتماعية المعتمرة في أجزاء غير عربية بآسيا الغربية وهكذا فان الوحدة الاشتراكية في الشرق العربي بضمن الاقليات الحرة الموجودة فيه لا يمكن ان تقوم الا على اساس كيان الشرق المحرر (من النفوذ الاجنبي) .

٢٦ — اننا نعي التناقض القائم بين الحاجة الى تنظيم النضال الثوري على أساس المركزية الصلبة ، وبين التطلع الديموقراطي للامركزية وادارة المواطنين الذاتية لشؤون المجتمع في كل مكان ، غير ان هذا التناقض انما هو ديالكتيكي وليس تناقضا عدائيا (انتلفونستي) .

٢٧ — ان انتصار الاشتراكية مرهون بتأسيس حزب ثوري شامل يقوم على ارشاد الجماهير في كل المنطقة للاستيلاء على السلطة .

٢٨ — ان هذا الهدف المرحلي — اي اقامة الحزب الثوري المشترك على أساس النضال والتنظيم الثوري — هو الذي يوجه شكل هذا التنظيم في هذه المرحلة . اننا ما زلنا معزولين عن الجماهير التي بدونها لا يمكن ان تقوم حركة سياسية ذات معنى تاريخية .

٢٩ — وعليه فاننا نرى الحاجة الماسة لاقامة جبهة ثورية فياسرائيل، جبهة مفتوحة امام كل من يوافق على مبادئها وأهدافها الواردة هنا ، والذي يتخذ على نفسه الانضباط لها بسبب مبدأ المركزية الديمقراطية .

٣٠ — ان هدف الجبهة على المدى البعيد هو تحضير وتنظيم وادارة الصراع ضد الحكم الصهيوني على ضوء الاممية البروليتارية بجميع الطرق التي ترتئيها بحيث يكون الهدف النهائي من النضال هو تأسيس حكم شعبي ثوري في الشرق العربي كمنطقة مرور وكمعقل من معاقل الثورة الاشتراكية العالمية .

٣١ — واما هدف الجبهة في هذه المرحلة فهو تنسيق الطاقات الثورية القائمة من صفوفنا حتى تتبلور الشروط لقلب الجبهة الى حزب ، واهم هذه الشروط هي :

ا — وضع برنامج سياسي يتم تحليلا نظريا للتحركات الدينامية الاجتماعية في الشرق الاوسط ... وقبولا على أغلب اعضاء الجبهة.

ب — وضع استراتيجية سياسية متعلقة بالصراع الموضوعي للطبقات المستغلة (بالفتحة) بحيث تكون فيها للجبهة المشاركة الفعالية .



الأردن

أيهما وطني: النظام أم فرسان الاحتلال؟

في مطلع هذا الشهر اتخذ النظام الهاشمي مجموعة من الاجراءات الخاصة بالعلاقة بين شرق الاردن والاراضي الفلسطينية المحتلة بعد عدوان ١٩٦٧ . ولم تكن هذه الاجراءات لتلفت الانظار لولا تلك الضجة المفتعلة التي روج لها كل من النظام في عمان من ناحية ومن اسماهم هذا النظام « بفرسان الاحتلال » من جهة اخرى . كما لم تكن هذه الاجراءات لتلفت الانظار لولا الافتضاح السريع لاهداف كلا الطرفين الرجعيين ، هذه الاهداف ، التي لا تترك مجالا للشك ، في ان تحقيقها سيكون على حساب مجموع الشعب وطبقاته الوطنية في الضفتين . وللتذكير فقط ، فان هذه الضجة ليست جديدة ،بل قديمة وتبرز الان الى السطح لتحتل مكانا وحيزا واسعا في صحافة الضفة الغربية والضفة الشرقية كجزء من حملات التضليل الجماهيري .. والتعتيم الاعلامي التي يدبرها كل من النظام وفرسانه بالامس ، من رؤساء البلديات ومن « الوجهاء » .

بعناوين بارزة طلعت الصحافة الاردنية على القراء تستعرض كامل الاسباب التي دعت النظام الى فرض ضريبة قدرها ١٢٪ من قيمة المواد التي تعبر الجسور من المناطق المحتلة الى شرق الاردن ، وتحذر اولئك الذين يثيرون الضجة في المناطق المحتلة احتجاجا على هذا الاجراء ، الذي قيل عنه ، بانه يخدم ضرورات وشروط صمود « الاهل » في المناطق المحتلة . ووصفت مصادر حكومية اردنية ان القوى التي تقف في موقع المعارضة لهذا القرار هي تلك « اصحاب المصالح الخاصة » ، كما دفعت هذه المصادر بوسائل الاعلام الرسمية محذرة « المنحرفين الجدد » الذين « يعرفهم شعبنا في الضفتين » ومحذرة « المتخلين عن الشعب والارض والقضية ان يدركوا ان مصيرهم لن يختلف في كثير او قليل عن مصير كل من باع ضميره وخان شعبه ووطنه » . (الرأي ١١/١٢/١٩٧٢) .

وتجاوب من اسمتهم الصحافة الاردنية « بالمنحرفين الجدد » ، والذين هم في حقيقتهم ليسوا غير منحرفين مخضرمين ، بارسال وفد من الضفة الغربية ضم عددا كبيرا من التجار ورؤساء البلديات برئاسة كل من حكمت المصري والحاج معزوز المصري الى عمان ، اي برئاسة ممثلي البرجوازية النابلسية والتي تتحكم بما يعادل نصف حجم التبادل التجاري بين الضفة الغربية والضفة الشرقية . وحمل هذا الوفد مطالب رؤساء البلديات وكبار التجار ، والذين يرتبطون في غالبيتهم مع سلطات الاحتلال كمتعاونين ومتساوقين ، هذه المطالب التي تمحورت حول ضرورة الغاء الضريبة الاردنية على صادرات الضفة الغربية والتي لا تكاد تتجاوز حسب الارقام التي قدمها الوفد للحكومة الاردنية ٢٠٠ الف سنويا ، لا تكاد « تكفي لتعويض صغار المزارعين ، اذ لن تزيد حصة الواحد السنوية على ٢٠ دينارا » . غير ان الحكومة الاردنية « رفضت » مطالب « وفد الضفة الغربية » مدعما موقفه باكثر من حجة واهية ابرزها :

● ان قرار الحكومة يهدف الى توزيع نسبة الـ ١٢ في المئة من الرسوم المفروضة على تجارة الضفة الغربية مع الضفة الشرقية على المزارعين واصحاب الاراضي وربطهم ببرامج وزارة الزراعة الاردنية . ومن اجل هذا الغرض ، فان الحكومة سوف تودع المبالغ الضريبية هذه في صندوق خاص للتوزيع اللاحق .

● ان الحكومة الاردنية بقرارها هذا تهدف الى الحيلولة دون انتقال الدينار الاردني الى السوق الاسرائيلية والخزانة الاسرائيلية لان ذلك يضعف الدينار الاردني من ناحية ويدعم ميزان التجارة الخاسر في اسرائيل من ناحية اخرى .

الوجه الوطني المزيف

وتكاد هذه الحجج الواهية حقا لا تكفي لاقناع فرسان النظام ، الذين يحاولون بكافة السبل تقديم وعرض القرار هذا على الشعب من موقع وطني ! فالشعب يعرف ان الحلف الرجعي الحاكم ابعد بكثير من ان يفكر بمساعدة المزارعين في الضفة الشرقية ذاتها ، والذين تتراكم عليهم الديون شهرا بعد شهر

فجمع الوطنيين وفي مقدمتهم مزارعو الجمعيات التعاونية يدركون ، وهم الذين وصلت ديون جمعياتهم التعاونية في الاشهر الخمسة الاولى من هذه السنة الى ما يزيد على ٨٣ الف دينار ، ان النظام في دعايته الفجة يتولى بنفسه فضح سياساته المعادية للفلاحين . كما يعرف جميع الوطنيين ان ايداع هذه الضريبة في صندوق خاص ليس الغرض منها ، حتى وان كان ذلك صحيحا ، توزيعها فيما بعد على «المزارعين واصحاب الاراضي» بل توزيعها على تلك الفئات الاجتماعية ، التي اعتادت سرقة اموال الشعب ، كجزء من تلك الحصة التي تقدمها سلطات الاحتلال للتجار « والوجهاء » المتعاونين معها والتي تبلغ ٣٠ في المئة من قيمة البضائع المصدرة الى شرق الاردن . فمشاريع النظام ، والتي لا تستطيع ان تحمل وجها وطنيا والا تناقضت كليا مع هذا النظام وضرورة استمرار تآمره على الحركة الوطنية ، هي في بعض جوانبها اعادة توزيع ما يسمى لدى سلطات الاحتلال « بالدعم التشجيعي » للتجار المتعاونين معها وغيرهم من فرسان الاحتلال وفرسان النظام ايضا . ومن هنا جاءت اشارة الملك حسين في رسالته التوضيحية بهذا الصدد الى رئيس الوزراء الاردني احمد اللوزي بان « رسم الـ ١٢ في المئة يعادل اقل من نصف ما يسمى الدعم التشجيعي الاسرائيلي للتصدير في الارض المحتلة الى الضفة الشرقية وغيرها » .

اما حجة الحكومة بأن قرار تحصيل الضريبة على بضائع الضفة الغربية يطوق السياسة الاسرائيلية ويبقى ميزانها التجاري في وضعه الخاسر ، حجة لا تستحق غير التجاهل . واذا اردنا ان نأخذ هذه الحجة على محمل الجد ، فان تدقيقا بسيطا في حجم الصادرات من الضفة الغربية الى الضفة الشرقية في الاشهر الثمانية الاولى من ١٩٧٢ ، والتي لم تتجاوز ٧ ملايين دينار ، استعاد منها النظام اكثر من السدس كصادرات الى الضفة الغربية ، يظهر مدى تهافت الحجج ، هذا بالاضافة الى ان الضرائب المفروضة على التجارة الجديدة سوف لن تحد من الصادرات التي يتلقى تجار الضفة الغربية مقابلها وبعد خصم الضريبة الجديدة ايضا ١٨ في المئة من قيمتها من السلطات الاسرائيلية المحتلة .

كما ان ادعاء الحكومة بأن الغاية من القرار الجديد هو الحد من «تصدير منتجات الضفة الغربية الى الضفة الشرقية دون مراعاة حاجات المنطقة الاولى وبحيث تضطر الى الاعتماد على المنتجات الاسرائيلية » فانه وان كان صحيحا في جانبه الثاني ، الا انه لا يخدم على الاطلاق سياسة انعاش الاقتصاد الوطني في الاراضي المحتلة التي تمارسها سلطات الاحتلال ، ما دام دافع الربح لدى التجار « والوجهاء » المتعاونين مع الاحتلال هو القاسم المشترك الاعظم لعلاقة التبادل التجاري بين الضفتين ، هذه العلاقة التي يتحكمون بها بدعم من سلطات الاحتلال الصهيوني .

اما زيارة وفد من تجار « ووجهاء » الاراضي المحتلة لعمان في محاولة لالغاء قرار الضريبة الاردني وما رافق ذلك من ضجة ، فانها تذكر جميع الوطنيين بزيارة مماثلة ولنفس الغرض تقريبا قام بها وفدان لعمان في ايلول ١٩٧١ ، الاول مثل الغرف التجارية والثاني انبثق عن اجتماع رؤساء البلديات المنعقد انذاك في بيت ساحور في ١٨ آب ١٩٧١ لاقناع المسؤولين في مجلس الجامعة العربية المنعقد في ١١ ايلول ١٩٧١ ، والذين كانوا يبحثون انذاك شكوى لبنانية ضد سياسة الجسور المفتوحة ، بضرورة بقاء جسور التجارة بين الضفتين مفتوحة . لقد تقدم الوفد انذاك الى مجلس الجامعة العربية بمذكرة غرف التجارة في الضفة الغربية التي اعتمدت ، كما هي حال حجج النظام الاردني الحالية ، طرق غش برجوازية في سبيل المحافظة على مصالح فئة انانية بدأت تستقل في سياسة التعاون مع الاحتلال بسرعة ملحوظة وتضمنت تلك المذكرة حججا شبيهة بتلك الحجج التي نقلها الوفد الجديد الى عمان بعد قرار تحصيل الضريبة ، حيث جاءت تؤكد صورة مشوهة لدوافع بقاء الجسور مفتوحة أمام التبادل التجاري بين الضفتين . وابرز هذه الحجج :

● ان المواطنين في الاراضي المحتلة قد انفقوا مدخراتهم خلال مدة الاحتلال .

● ان الدول العربية لم تفكر جديا بمساعدة سكان الاراضي المحتلة لابقائهم على قيد الحياة ، لا في ايجاد طرق عمل او مشاريع بل هي تحاول تضييق الخناق عليهم والتشدد في معاملتهم .

● ان دعاة اغلاق الجسور ولو جزئيا انانيون يفكرون بمصالحهم وتسويق منتجاتهم على حساب منتوجات الاراضي المحتلة .

● ان اغلاق الجسور سوف يلحق الضرر بالصناعات في الضفة الغربية والتي هي في غالبيتها صناعة تقليدية وتستورد موادها الخام عن طريق شرق الاردن .

حجج التجار والوجهاء

وتظهر هشاشة حجج التجار « والوجهاء » المتعاونين مع الاحتلال من خلال التدقيق السريع في المعطيات التي يقدمها هؤلاء لابقاء الجسور مفتوحة . فهم عندما يتحدثون عن السكان لا يرون في المليون مواطن في الداخل غير انفسهم ولهذا فانهم يدافعون في الحقيقة عن مصالحهم الطبقية الانانية بدون اي اعتبار لمصالح الجماهير وحقوقها الوطنية . ان هؤلاء المتعاونين والذين يمثلون الفئة التجارية العميلة وطبقة اسياد الارض ، التي ينتمي اليها معظم رؤساء البلديات يتجاهلون ان الخطر الداهم يأتي بالدرجة الاولى والنهائية من الاحتلال الذي اخذ يغزو اسواق المناطق المحتلة ويخضع اقتصادها لاحتياجاته الامبريالية حيث يقضي هذا الغزو على الصناعة المحلية ويدمر بسياسته الكولونيالية الجديدة القائمة على التقسيم الكولونيالي للعمل الاجتماعي الاقتصاد في الريف ويحول جموع الفلاحين الى اشباه بروليتاريا مجندين قسرا في جيش العاملين في الاقتصاد الكولونيالي هذا . ان مصالح هؤلاء الانانية والضيقة اعمتهم في السابق وتعميهم الان أيضا عن رؤية اخطار سياسة الاحتلال ، ولهذا فانهم من اجل المحافظة على هذه المصالح مستعدون للتضحية بمصالح مجموع الشعب المعادي للاحتلال .

وانذاك وتحت ضغط والحاح الحكومة الاردنية فقد قررت اللجنة السياسية المنبثقة عن اجتماعات مجلس الجامعة العربية عدم اتخاذ اية اجراءات تحول دون استمرار تسويق منتوجات الضفة الغربية وقطاع غزه في الاسواق العربية . كما اتخذت الحكومة الاردنية بعد ذلك بشهرين ، أي في اكتوبر ١٩٧١ ، اجراءات عاملت فيها المنتوجات الزراعية في قطاع غزه بنفس الطريقة التي تعامل بها منتوجات الضفة الغربية ، حيث كانت تعفي الثانية من كافة الرسوم الجمركية ، في محاولة من النظام لاستمالة وكسب تأييد المنحرفين المخضرمين في كل من الضفة الغربية والقطاع .

والآن فان الضجة الاعلامية والتضليل المتبادل من فرسان الاحتلال وفرسان النظام تاتي لتلقي الضوء على بعض التعارضات التي تخلقها وتغذيها سياسة الاحتلال من جهة ولتقدم للحركة الوطنية في فلسطين والاردن مؤشرات سياسية للعبة سياسية مزدوجة تقوم بها الرجعية في كل من الاراضي المحتلة وشرق الاردن . وكما حاولت الرجعية في الاراضي المحتلة وشرق الاردن ايضا ان تخفي عن جميع الطبقات والفئات الاجتماعية والوطنية في ايلول ١٩٧١ أخطار سياسة التبديد والاقتلاع القومي التي شنتها سلطات الاحتلال ضد غزه المناضلة والصامدة ، ولكي تطمس تخاذلها وتساوقها وخضوعها الذليل لسياسة الامبريالية واسرائيل ومخططاتها الاجرامية تجاه مخيمات اللاجئين ، بافتعال ضجة حول الجسور المفتوحة ، فان نفس القوى الرجعية تثير الان نفس الضجة دون ان يكون الهدف الاساسي مساعدة الشعب في الداخل ، بل من اجل التغطية على التامر الرجعي السعودي — الاردني ومن اجل التعتيم على بعض الخلافات التي بدأت تظهر بين فرسان الاحتلال وفرسان النظام حول حجم الغنائم والمكاسب السياسية والمادية والمعنوية التي بدأت رائحتها الكريهة تفوح من « مبادرة كيسنجر » ، هذه المبادرة التي تعد اكثر القوى الفلسطينية استعدادا للمساومة والتساوق « وجودا فلسطينيا في الضفة والقطاع » في اطار « مشروع المملكة العربية المتحدة » . وياتي قرار تحصيل الضرائب الاردني وما رافق ذلك من حملة اعلامية عنيفة ضد « المتخلين عن الشعب والارض والقضية » على حد تعبير اجهزة اعلام النظام في سياق « سياسة امساك العصا الغليظة » من منتصفها ، خاصة عندما يتدخل الملك وهو الموجه الاساسي لهذه السياسة ، مخففا من حدة هذه الحملة الاعلامية المفتعلة والمضللة وليعرب عن أسفه « لعدم شرح مرامي القرار واهدافه » ، مؤكدا أن ليس في صفوف فرسان النظام « من يرضى بان يصبح احد من اهلنا في الضفة العزيزة في موضع الاتهام والتجريح » ، مؤكدا في هذا عداء كل من النظام وفرسان الاحتلال لكل احساس وشعور وطني !

سامي شاهين



الخليج العربي

المحور الايراني - السعودي دركي لحراسة المصالح الاميركية

RIS. THN/ONE.24/1 SHAH OF IRAN AD
AVARAN PALACE DURING WHICH HE DIS

● منذ اعلان بريطانيا انسحابها المزعوم من الخليج العربي في مطلع هذا العام ، والمنطقة تشهد المحاولة تلو المحاولة في مجال « حفظ الامن والاستقرار في منطقة الخليج » . والترجمة الفعلية لهذه الصيغة هي تسليط محور ايراني — سعودي على المنطقة يلعب دور الدركي المدجج بالسلاح للمحافظة على المصالح الاميركية ، والاستعمارية عامة ، الاقتصادية منها (وعلى رأسها النفط) والسياسية والستراتيجية . وهذه ، بلا شك ، ابرز سمة للاستعمار الجديد في الجزيرة والخليج . فالاستعمار الجديد بات يعني تحميل الانظمة المحلية مهمة واعباء حماية مصالحه ، بعد أن كانت هذه المصالح تحميها أساطيله وقوات الاحتلال التابعة له . وليس هذا وحسب . بل ان الاستعمار الجديد يسعى لتحميل اقطار الخليج والجزيرة أعباء المساهمة في حل ازماته الاقتصادية الداخلية . هذه هي المفارقة المأسوية في الاستغلال الاستعماري المضاعف للمنطقة . لا يكتفي الاستعمار الجديد بنهب الثروة النفطية لقاء حفنة من العائدات يحتكرها عملاؤه من مشايخ وسلاطين وملوك . بل يفرض على هؤلاء العملاء صرف مبالغ كبيرة من هذه العائدات (١) على الجيوش المحلية المولجة بحراسة المصالح الاقتصادية . (٢) على استثمار رؤوس الاموال في المؤسسات الصناعية في أوروبا وأميركا كمساهمة في حل ازماته الاقتصادية ، وأهمها تزايد العجز في ميزان المدفوعات الاميركي .

مؤخرا ، انتقل مشروع المحور الايراني — السعودي الى طور جديد ، بعد زيارة عمر السقاف — وزير خارجية السعودية — الى ايران . وهذا الطور هو طور التنفيذ .

في أي ظرف يجري تأسيس المحور السعودي — الايراني ؟ وما معناه الان ؟

تجري استعادة البحث في المحور السعودي — الايراني بعد سلسلة الاتفاقيات النفطية المعقودة بين الدول المنتجة للنفط والاحتكارات البترولية ، هذه المرة بتدخل مباشر وصريح من الحكومات الاستعمارية وعلى الاخص ، الحكومة الاميركية . وقد حققت هذه الاتفاقيات ما يلي : أولا : تأمين تموين السوق الاميركية بالنفط — وقد تضاعفت حاجاتها للنفط المستورد — بأفضل الشروط الممكنة وبعد تمكين سيطرة الاحتكارات الاميركية على احتياطي النفط العربي والايراني . جرى تغيير اسم « نظام الامتيازات » السابق واستبداله بنظام المشاركة . سمح للبلدان المنتجة بتسويق حصة صغيرة من نفطها الخام ، والارجح انها لن تجد غير شركات النفط الاحتكارية الكبرى لشرائه ، الامر الذي يبقي البلدان المنتجة كما كانت عليه: بلدانا تتقاضى الرسوم والضرائب لقاء نهب ثروتها وتسويقها بشروط الاحتكارات النفطية. وجرت المحافظة على امتيازات التنقيب الممنوحة منذ عشرات السنوات . وبعض الدول — كالكويت التي ينتهي عقد الامتياز بينها وبين « شركة نفط الكويت » عام ٢٠٢٦ !! سينضب كل نفطها قبل انتهاء مهلة العقد ! مقابل ذلك ، لم تقدم الشركات أي تعهد من قبلها لتنمية الصناعات البتروكيماوية في البلدان المنتجة . كما نجحت الشركات في فكفكة تضامن منظمة الدول المصدرة للنفط ، فانسحبت ايران منها ، وبقيت السعودية فيها ممارسة وجودا رمزيا تمثل فيه الشركات الاميركية لا أكثر ، في اتجاه واضح لزيادة انتاج آبار الخليج والجزيرة وايران — وهي الدول المنتجة لارخص نفط في العالم .

ثانيا : أمكن الشركات الاستعمارية جر البلدان المنتجة للنفط الى توظيف رؤوس أموال ضخمة ليس فقط في شركات النقل والمصافي الاميركية ، لا بل في المؤسسات الصناعية الاستعمارية أيضا . أي مزيد من رؤوس الاموال المسحوبة من تلك البلدان المتخلفة والموظفة لآماد طويلة في الغرب الرأسمالي .

ثالثا : والاهم — نجحت الشركات في التنفيذ الحرفي لشعارها في عزل النفط عن السياسة . أي حرمان العرب من استخدام سلاح النفط ، ولو للضغط على البلدان الاستعمارية من أجل شروط أفضل لتطبيق التسوية السلمية . ولقد أكد الملك فيصل ، ووراءه وزير نفطه اليماني ، رفض السعودية « زج » نفطها في المعركة مع اسرائيل في أكثر من مناسبة .

على الصعيد السياسي ، ذللت عقبات كثيرة أمام تمتين التحالف بين السعودية وايران . تخلت ايران عن مطالبتها بالبحرين مقابل السماح لها باحتلال جزر مضيق هرمز. ومع انتقال البحرين الى الاستقلال ، ازداد وقوعها — هي وقطر — تحت سيطرة الطرف الاميركي — السعودي . وأمكن لكلا الدولتين مد نفوذهما الى اتحاد الامارات لنخر السيطرة البريطانية فيه . فرأس الخيمة وكيلة السعودية داخله . والشارقة وكيلة ايران. واذا كانت السعودية قد سلمت لايران بالسيطرة البحرية شبه المطلقة على مياه الخليج ، فقد جاء ذلك لقاء تعهد ايران بلعب دورها بفاعلية في الثورة المضادة في سلطنة عمان . اذ قدمت وحدات من البحرية الايرانية على احتلال جزر كوريا — موريا ، مقابل الساحل الشرقي من اقليم ظفار ، ووضع ما يزيد عن ١٢٠٠ جندي ايراني تحت تصرف قابوس واسياده الانكليز في حربهم الاجرامية ضد ثورة ظفار البطلة بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي. بينما تبقى السعودية « سيدة البر » ، تحشد الحشود وتحيك المؤامرات على جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية . وتبذل جهودا حثيثة لاجتذاب الكويت الى صف المحور الايراني — السعودي الجديد . والضجة المثارة حول الحشود العراقية على حدود الكويت لن تكون اخر هذه المحاولات .

•

ان تصاعد النشاط المحموم لتدعيم المحور الايراني — السعودي وتوفير أفضل الشروط للعبه دور رأس حربة الاستعمار الجديد في المنطقة يسير جنبا الى جنب مع تصاعد النضالات الوطنية ، السياسية والمسلحة ، في كافة ارجاء المنطقة ، وفشل المؤامرات السعودية — الامبريالية في تطويق واسقاط نظام الحكم الوطني في جمهورية اليمن الديمقراطية . واذا كان ذلك يذكرنا ، المرة بعد الاخرى ، بالاهمية الخاصة لدعم وتأييد الحركة الوطنية في تلك المنطقة ، فانه يزيد من أهمية لقاء وتحالف وتوثيق الصلات بين حركة التحرر العربية والحركة الوطنية والثورية الايرانية . ان توزع العمل بين الرجعيتين العربية والايرانية ، في عمل متكامل لخدمة مصالح اسيادهم الاستعماريين وقيادة الردة المضادة للثورة ، يزيد من أهمية الحوار واللقاء وتوثيق التحالفات بين الحركة الوطنية والتقدمية العربية والايرانية.





غينيا - بيساو على عتبة الاستقلال : تتويج تسع سنوات من حرب التحرير الشعبية

● تقع غينيا – بيساو في غرب افريقيا وهي احدى المستعمرات البرتغالية الثلاث في افريقيا (بالاضافة الى انغولا والموزنبيق) . وهي تشهد الان ، لاول مرة في تاريخ افريقيا ،حدثا فريدا : شعب يتاهب لاعلان استقلاله وتثبيت سيادته الوطنية بينما لا يزال ترابه الوطني مسرحا لحرب استعمارية مجرمة ، وقبل التوصل الى أي اتفاق كان بين السلطة المستعمرة وقوى التحرر الوطني .

هذا الاستقلال صنعه شعب غينيا – بيساو خلال اكثر من تسع سنوات من الحرب الوطنية الشعبية ، والتضحيات ، والايمان العميق بقضيته ومصيره . وبذل من اجل نيل حقه في تقرير المصير الاف الضحايا قضوا على يد سلطات البرتغال الفاشستية المدعومة من قبل الحلف الاطلسي . واذا كان شعب غينيا – بيساو قد تمكن من تحرير اكثر من ثلثي ارضه فبفضل وحدته وتنظيمه والتعاون حول قيادة واعية ومسلحة بنظرية ثورية علمية ، هي قيادة « الحزب الافريقي لاستقلال غينيا والراس الاخضر » التي طرحت ونظمت اوسع الجماهير وبثتفيها ضرورة الاعتماد على الذات قبل كل شيء .

يقف شعب غينيا – بيساو الان على عتبة اخطر مراحل نضاله : الاسابيع الفاصلة قبل اعلان الاستقلال . وننشر مقابلة اجرتها مجلة « افريك ازي » مع اميلكار كابرال ، مؤسس الحزب وامين سره العام واحد المع المفكرين الثوريين الافريقيين :

● سوف تعلنون عما قريب دولة مستقلة في غينيا – بيساو . ما هي الخطوات التي قطعتوها للوصول الى هذا القرار التاريخي ؟

– في اب ١٩٦٧ ، التقى « المجلس الاعلى للنضال» في مكان ما من الاراضي المحررة ، واتخذ قرارا تاريخيا بالنسبة لمستقبل وطننا . الواقع ان شعب غينيا يمارس حقه في تقرير مصيره منذ تسع سنوات حرب فرضها علينا الاحتلال البرتغالي . وقد بنينا حياة جديدة قائمة على العدل والعمل والديمقراطية في المناطق المحررة التي تغطي ما يزيد عن ثلثي التراب الوطني .

ان غينيا المحررة من الوصاية البرتغالية تتجمع فيها كل صفات « بلد في طور النمو » وهذا امر واقع . ولكن يجب ان يحوز البلد على اداة جديدة تسمح للشعب بان يعبر عن استعادته لسيادته الوطنية .

● حكومة مؤقتة مثلا ؟

– لا بالتاكيد ليس حكومة منفى مؤقتة . لاننا نمارس الحكم فعلا في بلدنا منذ عدة سنوات .

● الواقع ان مراقبي الامم المتحدة الذين زاروا غينيا مؤخرا اكدوا ان جيش الاحتلال البرتغالي (حوالي ٤٥ الف جندي) لم يعد يسيطر الا على المدن الساحلية : بيساو ، بافاتا ، بولاما .

– هذه شهادة بالغة الاهمية . غير اننا، في دعوتنا لارسال بعثة تابعة للامم المتحدة الى وطننا ، لم نكن نهدف اطلاقا البرهنة على حقيقة يعرفها العالم اجمع ، وهي ان شعبنا يمارس فعلا سيادته على اجزاء واسعة من بلادنا ، كنا نريد قذف التحدي في وجه حكومة ليسبون . وبالتاكيد ، كانت السلطات البرتغالية تعرف افضل من اي كان اننا قد حررنا قسما كبيرا من ترابنا الوطني ، وانه باستطاعتنا ان ندخل اليها اي شخص كان . لكنها وفرت لجيش الاحتلال التابع لها كافة الوسائل للقبض على اعضاء بعثة الامم المتحدة احياء او اموات .

جاء البروفسور « سيلفا كونها » الوزير البرتغالي لمقاطعات عبر البحار الى بيساوي « عاصمة مقاطعة غينيا »* لكي يشرف شخصيا على استقبال مندوبي الامم المتحدة المبجلين الذين جاءوا سرا الى البرتغال ، بالحفاوة اللازمة . لكن الوزيرالمسكين لم يجد امامه الا تدشين ثلاث طرق جديدة ومحطة ارسال .

لقد سددنا هزيمة سياسية وعسكرية نكراء لوزارة الدكتور مارشيلو كاتيانو ولنتذكر هنا ان قوة ضاربة من ٣٠ الف جندي – مدعومة بالطيران والبحرية – كانت محشودة للقبض على مبعوثي الامم المتحدة .

ورغم ذلك ، نجحنا في ادخالهم الاراضي المحررة لكي شاهدوا بام العين الجرائم البشعة التي يرتكبها البرتغاليون بحق شعبنا .

اريد على كل حال ، العودة الى السؤال المطروح . الواقع هو اننا نشكل فعلا دولة مستقلة . لكن كيف نكرس استعادة شعبنا لسيادته الوطنية على الصعيد الدولي ؟ هذا هو السؤال الذي كان مطروحا علينا خلال اجتماع المجلس الاعلى للنضال . فكان الجواب بالاجماع : يجب توسيع الحوار بحيث يشارك فيه الشعب كله . وذلك بانتخاب جمعية وطنية ذات سيادة تعلن ، في ظل الشرعية ، قيام دولة جديدة مستقلة في افريقيا .

● الا تظن ان هذه العملية طويلة وشاقة في الظروف الاستثنائية التي تفرضها الحرب ؟

– بلا شك . غير ان هذه الدعوة الى الديمقراطية المباشرة سوف تعزز سيادة شعبنا وتسمح برقابة القاعدة الشعبية على مؤسسات دولتنا الفتية .

بدأ التحضير للانتخابات منذ الثالث من ديسمبر ١٩٧١ . وطوال ثمانية اشهر طويلة، تام المرشدون السياسيون في حزبنا بحملة تفسير وشرح معمقة . وجرت الانتخابات خلال الشهرين الاخيرين ، قامت بنتيجتها مجالس محلية – عبر الاقتراع الشامل المباشر الذي ساهم فيه ٥٢٤٫٠٠٠ ناخب من اصل ٥٨٠٫٠٠٠ مسجلين اصلا .

ولقد عبر شعبنا عن حس مواطنية عميق. ويذكرنا اندفاعه في الاقبال على اقلام الاقتراع باندفاعه في الايام الخالدة الاولى لاندلاع الكفاح المسلح .

وسوف تنتهي الانتخابات في اواخر العام الحالي . ثم تختار المجالس المحلية المنتخبة في كافة ارجاء البلاد ٨٠ مندوبا ينضم اليهم ٤٠ من كوادر « الحزب الافريقي لاستقلال غينيا والراس الاخضر » لتشكيل الجمعية الوطنية الشعبية » لعموم غينيا .

● هل سيجري تمثيل الاراضي التي يحتلها البرتغاليون في هذه الجمعية ؟

– بالتاكيد . ولكن مندوبي هذه المناطق سيجري تعيينهم كمندوبين مؤقتين لاسباب مفهومة ، ريثما يتم تثبيتهم عند تحرير تلك المناطق .

● وماذا بشأن الراس الاخضر ؟

– سوف ينشأ جهاز مماثل في جزر الراس الاخضر في الوقت المناسب . ويؤدي اندماج الجمعيتين الى تكوين « الجمعية العليا لغينيا والراس الاخضر » .

● هل ستنتظرون قيام الجمعية الوطنية الشعبية في الراس الاخضر قبل اعلان الاستقلال ؟

– لا بالتاكيد . ان « الحزب الافريقي لاستقلال غينيا والراس الاخضر » سيطلب من الجمعية الوطنية الشعبية في غينيا تأسيس مجلس دولة يعلن بدوره استقلال البلد ويطالب الانضمام فورا الى منظمة الدول الافريقية ، عندما يحين الظرف المناسب .

ولكن هذا لا يعني ان الامور هادئة في جزر الراس الاخضر . ان الاعتقالات العديدة في صفوف مناضلينا تبرهن ، لمن يحتاج الى البرهان ، اننا موجودون هناك وفاعلون ، ومؤخرا اعلنت الادارة الاستعمارية حالة الطوارئ في « برايا » ، عاصمة الجزر ، بين ٢١ و ٢٦ سبتمبر .

● هل تعتمدون على اعتراف الدول الافريقية بكم ؟

– لقد أكد لي عدد كبير من رجال الدولة الافريقيين تأييدهم الكامل . لكن عددا من الدول التقدمية غير الافريقية سوف يعترف بدولة غينيا الجديدة .

● هل ستطلب الدولة الجديدة دخول الامم المتحدة ؟

– ولم لا ؟

● تقترح بعثات بعض الدول الافريقية في الامم المتحدة طرد البرتغال من المنظمة الدولية . ما رايكم بهذا الاقتراح ؟

– لقد اجبت على هذا السؤال في مداخلتي امام اعضاء مجلس الامن المجتمعين في اديس ابابا في يناير الماضي . وقلت « ان هدفنا ليس تحرير الامم المتحدة من البرتغال ، وانما تحرير وطننا الافريقي من السيطرة الكولونيالية الافريقية وحيازة سيادتنا الوطنية والدولية» .

● ماذا تقترحون من اجل وضع حد لهذه الحرب الطويلة التي استغرقت عشر سنوات ؟

– قدمنا اقتراحا الى اللجنة التابعة لمجلس الامن في اديس ابابا . لكننا مع الاسف ، لم نتلق اي جواب بعد من هذه الهيئة العليا من هيئات الامم المتحدة .

اقترحنا تحديد موعد لانسحاب المستعمرين البرتغاليين وان يذهب وفد من مجلس الامن الى السيد كاتيانو ليقدم له مقترحات محددة لبدء المفاوضات ، في مقر الامم المتحدة مثلا ، مع منظمات المستعمرات البرتغالية ، الحركات الاصيلة الممثلة حقا لشعوب تلك المستعمرات. واقترحنا، في حال الرفض، تقديم كل المساعدة اللازمة الى حركات التحرر من اجل تكثيف النضال وتحرير بلدنا ...

● لقد اعلنتم انكم لا ترفضون « مفاوضات مباشرة مع حكومة السيد كايتانو البرتغالية » . ما هي شروط الحد الادنى لعقد مثل هذه المفاوضات ؟

– ببساطة ان نجلس الى مائدة واحدة .

● سؤال قد يكون محرجا . اصحيح ما تقول الدعاية البرتغالية من ان القوات المسلحة التابعة للحزب الافريقي لاستقلال غينيا والراس الاخضر تعمل الان بمساعدة خبراء اجانب ، وبتحديد اكثر خبراء كوبيين ؟

– ان نشاط قواتنا المسلحة يبلغ الان من الاتساع والقوة ما لم يبلغه من قبل . ونحن نشن الهجمات على المواقع البرتغالية، بما فيها العاصمة نفسها بيساو ، بمعدل ثلاث هجمات في اليوم الواحد . وذلك بالرغم من الغارات الجوية الكثيفة المتواصلة ، التي تستخدم النابالم ، وبالرغم ايضا من نشاط القوات البرتغالية المحمولة جوا لتدمير القرى وافناء الماشية . لكن القوات البرتغالية عاجزة عن بلوغ هدفها الذي هو افناؤنا ، بسبب المقاومة الباسلة للاهالي والمقاتلين .

من هنا تحاول الدعاية البرتغالية ايهام الرأي العام بان تطور وتكثف نضالنا عائدان لوجود خبراء اجانب ، وبالتحديد خبراء عسكريين كوبيين .

● سؤال اخير . النضال الذي يخوضه الحزب الافريقي لاستقلال غينيا والراس الاخضر ضد قوات الاحتلال ، هل يشكل مساهمة في تحرير المستعمرتين البرتغاليتين الاخريين في افريقيا : انغولا وموزامبيق ؟

– هذا بديهي . واذا كنت تشك في الامر، فاسمع ما يقوله الجنرال « كولزوكري ارياغا» عشية تعيينه قائدا اعلى للجيش البرتغالي في الموزامبيق « في الوقت الذي نبقي فيه قواتنا في غينيا وننفق فيها الاموال الطائلة ، فاني لا اخذ هذه الخسائر بعين الاعتبار ولا اظن اننا ننفق المال من اجل الدفاع عن غينيا فقط . فلو كان الامر كذلك ، لما اعتبره معقولا . لكن الرجل الذي يموت في غينيا ، يموت وهو يدافع بطريقة غير مباشرة عن انغولا والموزامبيق » .

ان اعترافات هذا الطامح الى وراثة الفاشستي مارشيلو كاتيانو تنم عن احتقار القادة البرتغاليين للكائن البشري (حتى ولو كان برتغاليا !) . لكنها تذكر بوحدة النضال والمصالح التي تربط شعبنا بالشعبين الشقيقين في انغولا والموزامبيق .

* تعتبر البرتغال ان غينيا مقاطعة من مقاطعاتها . من هنا ان وزير المستعمرات يسمى وزير المقاطعات عبر البحار .

بقية جولة الأسبوع

الخليج العربي

حزام نووي أميركي يمرّ بالشرق الاوسط
قاعدتان في جزيرة "مصيرة" عند مدخل الخليج

منذ ان بدأت الازمة الاقتصادية الاخيرة في الولايات المتحدة وظهرت نتائجها التي انعكست بشكل رئيسي على أوضاع قيمة الدولار والهزات التي مرت به منذ حوالي عام ونصف العام ، قرر « نيكسون » الاسراع في التخفيف من أعباء النفقات العسكرية الملقاة على عاتق الولايات المتحدة خارج أراضيها ، وخاصة في أوربا الغربية حيث بدأ يطالب دول السوق المشتركة بتحمل الجزء الاكبر من هذه الاعباء ، وفي جنوب شرقي اسيا حيث سعى الى الاسراع قدر الامكان في سياسة « فتنمة » الحرب هناك، وتحويل كافة الحروب الامبريالية في مختلف مناطق العالم الى حروب « محلية » .

وقد سعت الولايات المتحدة من خلال سياستها هذه الى الاعتماد على عدد من حلفائها المضمونين لمساعدتها في تنفيذ هذه الاستراتيجية العدوانية ، فحاولت دفع اليابان الى احتلال مركز السيطرة العسكرية في منطقة جنوب شرقي اسيا . ولكن اليابان ، بالرغم من موافقتها الجزئية وبدئها بالاتجاه نحو عسكرة اقتصادها وزيادة نفقات التسليح لديها عدة اضعاف في خطة خمسية خاصة ، رفضت الاتجاه نحو ان تصبح قوة نووية كما كانت تريد منها الولايات المتحدة .

ومن خلال هذه الاستراتيجية الجديدة التي تهدف سياسة الحروب المحلية ، احتفظت الولايات المتحدة لنفسها بالسيطرة الاولى والمطلقة على قوة التدمير الاولى في العالم ، وبدأت في اقامة حزام نووي جديد يحيط بمجموع دول العالم الاشتراكي ويتالف من سلسلة من القواعد النووية المقامة في جزر معزولة تضمن السيطرة الامريكية المطلقة عليها .

والقواعد الثلاث الجديدة في هذا الحزام تمتد من البحر الابيض المتوسط الى الخليج العربي والى وسط المحيط الهندي ، وتقع أولاها في جزيرة « مادالينا » الملاصقة للراس الشمالي لجزيرة سارديتيا الايطالية حيث حصلت الولايات المتحدة في شهر تموزالماضي على « اذن » من الحكومة الايطالية بجعل الجزيرة منطقة عسكرية واقامة قاعدة فيها للغواصات الحاملة للصواريخ النووية .

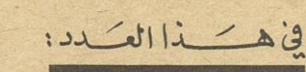
اما القاعدتان الثانية والثالثة فقد اتفق مع الحكومة البريطانية على اقامتها في جزيرة « مصيرة » عند مدخل الخليج العربي ، وهي الجزيرة التي « استأجرتها » بريطانيا من قابوس مسقط وعمان لمدة ٩٩ سنة، وفي جزيرة « موريشيوس » في وسط المحيط الهندي .

وكانت جزيرة « موريشيوس » مستعمرة بريطانية سابقة حصلت على استقلالها عام ١٩٦٨ وبقيت تابعة للتاج البريطاني يمثله فيها حاكم عام ، وبدأت تحاول الانفتاح على العالم الاشتراكي بدعمها دخول الصين الشعبية الى الامم المتحدة منذ ١٩٦٩ وسماحها لسفن الصيد السوفيتية بالعمل في مياهها واستخدام مرافق موانئها .

وتملك بريطانيا حاليا في تلك الجزيرة التي تبعد ١٠٠٠ ميل عن الساحل الشرقي لافريقيا مركزا لرصد الاشارات اللاسلكية وتسجيلها ، ومحطة لرصد الانفجارات النووية التجريبية التي يحتمل ان تتم في الصين او الاتحاد السوفيتي . وقد قررت بريطانيا منح كل التسهيلات للولايات المتحدة لاقامة قاعدة للصواريخ النووية في تلك الجزيرة .

الحرية

اسبوعية سياسية عربية



في هذا العدد:

بيروت - الاثنين ١/١/١٩٧٣ - العدد ٦٠٢ - السنة الثالثة عشرة - الثمن ٢٥ قرشاً لبنانياً - AL-HOURRIAH - N° 602 - 1/1/1973 -

تصعيد العدوان الاميركي لن يمنع انتصار الشعب الفيتنامي



الكلمة الأخيرة

الذكرى الثانية عشرة لتأسيس الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام

في الوقت الذي تستانف فيه الولايات المتحدة الاميركية غاراتها الجوية المجرمة على فيتنام الشمالية ، وتعلن هانوي بأن محاولات نيكسون لاجبار فيتنام الشمالية على الخضوع لقبول شروطه لن تفلح ابدا .. (ويؤكد « جياب » انه لو دمرت القنابل الاميركية هانوي تدميرا كاملا فأننا لن نخضع) ...

في هذا الوقت بالذات كانت الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام تحتفل بالذكرى الثانية عشرة لتأسيسها .

فقد تأسست الجبهة في ٢٠-١٢-١٩٦٠ ، ومنذ تأسيسها اضطلعت بمهمتها التاريخية ، مهمة تنظيم وقيادة المقاومة رافعة عاليا الراية العظيمة للوحدة الوطنية ومعبئة كافة طبقات الشعب ، وكل الطاقات من اجل النضال في سبيل جنوب فيتنام مستقل ديموقراطي ، مسالم ، حيادي .

وطوال هذه الاعوام الاثنتي عشر الماضية ، ورغم تعبئة اكثر من نصف مليون جندي اميركي واستخدام اكثر من ١٠ ملايين طن من القنابل والقذائف ، ورغم اللجوء الى مختلف الوسائل الشرسة وانفاق ٢٠٠ مليار دولار على الحرب ، رغم كل ذلك لم يتمكن الامبرياليون الاميركيون من تغيير الوضع في جنوب فيتنام . على العكس افشل الثوار الابطال وجماهير الشعب الفيتنامي المسلحة بقيادة الجبهة الوطنية للتحرير مخططات الامبريالية الاميركية الواحدة بعد الاخرى . واغتصبوا النصر تلو النصر . وافشلت الجبهة استراتيجية الولايات المتحدة « الحرب الخاصة » ودفعت بـ « الحرب المحلية » الى المأزق ، وقاتلت بحزم كي تفشل سياسة « فتنمة الحرب » التي اتبعها نيكسون . وفي هذا العام احرزت الهجمات والانتفاضات الواسعة النطاق التي قام بها المقاتلون الثوار نجاحات عظيمة فقد استبعد عن القتال ٢٥٠,٠٠٠ من قوات العدو ما بين قتيل وجريح . واسقط ٢,٠٥٠ طائرة ، واغرق او احرق ٤٠٠ سفينة حربية او غيرها من وسائل النقل البحري . ان هذه الهجمات والانتصارات تكتسي مغزى استراتيجيا لكونها وجهت ضربات عنيفة للاستراتيجية الاميركية « فتنمة الحرب » وهي التي اصبحت الان مهددة بالانهيار الكامل . لقد ارسلت حكومة نيكسون نجدات جوية وبحرية ضخمة للقوات العميلة وعادت الى الحرب التدميرية ضد فيتنام الشمالية املة منع وصول المساعدة التي تأتي من المؤخرة الكبرى الى الجبهة ... ولكن كل ذلك لم ينجح ، فبالرغم من العودة الى « امركة » الحرب الى اقصى درجة ، فأن القوات الاميركية لم تقلب الوضع ، ولا ردت « الحرب الثورية » !

اثنتا عشرة سنة تمر والسكان في المناطق المحررة بقيادة السلطة الثورية يشيدون رويدا رويدا حياة جديدة . الانتاج يزداد ، وهذا امر ذو اهمية كبرى .. سد احتياجات المقاومة وتحسين ظروف الحياة المعيشية باستمرار . ويتطور بدون توقف التعليم والعناية بالصحة (وحتى الادب والفن) ويساهم مواطنو المناطق المحررة في بناء حياة سليمة في ظل انتصار الافكار الثورية على الثقافة القديمة الفاسدة . ولقد خلقت اشكال جديدة لسلطة الشعب ، لا في المناطق العليا والسفلى وجوار المدن فحسب ، بل وسط التكتلات المدينية ايضا . ان الجماهير المدنية وسكان المناطق الريفية التي لا تزال محتلة يعززون صفوفهم ويشنون الهجمات على المواقع المعادية بالوسائل العسكرية والسياسية ، مطالبين بحقوقهم الديمقراطية وبالاصلاحات الاقتصادية وبالسلام . وقد عزلت الحركة الشعبية ، التي تعمل لقلب ادارة نغوين فان ثيو العميلة وتشكيل حكومة وئام وطني ، عزلت المعسكر الاميركي وشقته على نفسه .

ان الامبرياليين الاميركيين يمنون حاليا بفشل ذريع ولكن رغم ذلك يظهرون عنادهم بقدر ما يظهرون خداعهم ومراوغتهم . لقد عرقلوا عن عمد احلال السلام بتأجيلهم توقيع الاتفاقية التي تم التوصل اليها .

وكان من المفروض ان توقع في الحادي والعشرين من شهر تشرين اول الماضي . وفي اثناء ذلك عكفوا على تصعيد الحرب وحشد القسم الاعظم من قواهم الجوية والبحرية (بما في ذلك طائرات بـ ٥٢) لشن هجمات مسعورة على الشمال والجنوب . وهم يرسلون الى جنوب فيتنام بوتيرة لم يسبق لها مثيل ، معدات حربية اضافية .. واقاموا جسرا جويا بين القواعد الجوية في اميركا وفي المحيط الهادي وجنوب فيتنام كي يوصلوا ١٥٠٠ طن من المعدات الحربية يوميا !

بغية الوقوف في وجه هذا المخطط الاميركي المتصاعد وجهت الجبهة الوطنية لتحرير جنوب فيتنام مؤخرا نداء الى جميع المواطنين والمقاتلين تناشدهم فيه دعم بيان حكومة جمهورية فيتنام الديمقراطية المؤرخ ٢٦-١٠-١٩٧٢ وبيان الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية جنوب فيتنام ٢٨-١٠-١٩٧٢ وتطلب منهم ان يوطدوا وحدتهم ويضاعفوا يقظتهم ويعززوا مقاومتهم لكي يفشلوا فشلا كاملا ، جنبا الى جنب مع شعب الشمال ، العدوان الاميركي الجديد .

مشاريع القذافي "الوحدوية"..

خلال الاسبوع الماضي ، اختتم العقيد القذافي زيارته الرسمية لتونس . وقد فوجئت أوساط الاتحاد الثلاثي بالاقتراح الذي قدمه الرئيس الليبي : وحدة فورية بين ليبيا وتونس برئاسة « المجاهد الاكبر » . الصحف المصرية فضلت اطباق الصمت على الدعوة . وعلى الرغم من ان تونس رفضت الاقتراح ، داعية الى تمتين العلاقات الاقتصادية وتبادل الزيارات الرسمية ، فقد اصر الرئيس الليبي على ان لا خلافات فعلية بين البلدين حول هذا الموضوع . فتونس تريد السير نحو الوحدة « خطوة خطوة » ، بينما ليبيا ترغب في « عمل ثوري » . وهذان الطريقان نحو الوحدة « نافذا المفعول ويكمل احدهما الاخر » ! . واذا كان العقيد القذافي يرى في زيارته لتونس مناسبة للتبشير بدعوته الوحدوية ، فالزيارة بالنسبة الى القيادة التونسية لها هدف محدد واضح : محاولة اعادة النظام الليبي الى « الحظيرة المغربية » باستثمار ما برز ويبرز من تعارضات بين مصر وليبيا في مجالات السياسة الخارجية والداخلية (الموقف من الاتحاد السوفياتي ، الموقف من التسوية السلمية ، العلاقات الثنائية بين البلدين) .

ان موضوع تطور العلاقات بين مصر وليبيا يستحق معالجة مستقلة . غير ان زيارة القذافي ، من جهة ثانية ، تشكل محطة في « جولاته الوحدوية » في طول الوطن العربي وعرضه . فمن مشروع الاتحاد الرباعي الى اقتراح الوحدة الفورية مع تونس ، مرورا بقيام الاتحاد الثلاثي ومشروع الوحدة الفورية مع مصر ورعاية القذافي لمشروع الوحدة اليمنية — سلسلة من « المشاريع الوحدوية » وقف على رأس دعاتها ومنفذيها العقيد القذافي . وفي احدى خطبه الاخيرة — في حضرة السلطان قابوس — اعلن الرئيس الليبي ان « الوحدة هي الحامي الوحيد للحرية والدرع الواقية ضد الاستعمار ... » . لكن كافة جولات العقيد القذافي « الوحدوية » حتى الان تندرج كلها في سياق هو اكثر ما يكون تناقضا مع حماية الحرية ومقارعة الاستعمار .

وافتتحت مصر وليبيا نشاطات « الاتحاد » بغض النظر عن مجزرة تموز ١٩٧١ ضد المقاومة الفلسطينية في الاردن ، والتدخل المباشر في دعم نظام النميري ضد انقلاب هاشم العطا وما تلاه من مجازر دموية الحزب الشيوعي السوداني والحركة الديمقراطية والعمالية . باسم الوحدة ، جرى دعم النميري ضد الحركة الوطنية الديمقراطية في السودان . وباسم «الوحدة» حارب النميري الحزب الشيوعي السوداني . و « وحدوية » النميري كانت الطريق الذي سار عليه للارتماء في احضان الاستعمار وتصفية حتى الضباط « القوميين » وتكريس عزلة السودان وقطيعته شبه النهائية عن دول الاتحاد الثلاثي والقضاء على اتفاقية الوحدة العربية .

وايضا باسم الوحدة ، جرى دعم المخطط السعودي لضرب النظام الوطني في اليمن الديمقراطية ومد المرتزقة الشماليين بالدبابات والطائرات . ولما اخفق مشروع الهجوم العسكري المباشر ، جرى — باسم الوحدة — رعاية مشروع الوحدة اليمنية الذي كان اول من ارتد عليه وهاجمه الرجعيون السعوديون انفسهم ومرتزقتهم في الشمال . ولا يخفي العقيد القذافي رأيه في هذا الصدد . اذ صرح ، خلال مباحثات الوحدة اليمنية في طرابلس ، « انا من المؤمنين بوحدة الجزيرة العربية في ظل اي دولة قادرة على توحيد الجزيرة حتى ولو كانت هذه الدولة هي المملكة العربية السعودية » !

ان لوحدة الجزيرة العربية في ظل الحكم الفيصلي معنى واحدا : تركيع المنطقة باسرها لحكم رجعي ، هو اشد انظمة الحكم العربية عمالة للاستعمار ، في ظل نظام حكم اوتقراطي استبدادي اسود ، وتصفية حركته الوطنية في السعودية نفسها واليمن وعمان والخليج ! . هذه هي الترجمة العملية لشعار وحدة الجزيرة العربية في ظل الحكم الفيصلي الرجعي المرتبط بالاستعمار .

هذه هي وظيفة « الدعوة الوحدوية » التي يمثلها العقيد القذافي : استخدام الوحدة لتغطية التراجع في مجابهة العدو الاسرائيلي ، وصرف الانظار والاستسلام امام باقي مظاهر الهجمة الامبريالية على المنطقة المتمثلة بتعزيز المصالح الاستعمارية وتمتين سيطرة الرجعيات العميلة المحمية بالقواعد العسكرية الاجنبية . وهذا هو مآل الفكر القومي الديني في مرحلة التراجع ، تغطية الهزائم ببخور وحدة لا تنجب الا المزيد من التكريس للقطرية والانفصالية .

* * *

وبالتأكيد لن يسمع العقيد القذافي ، في جولاته « الوحدوية » ، من يذكره بان الطريق الوحيد نحو الوحدة العربية هو طريق تصفية اسس التجزئة : السيطرة الاستعمارية بكافة مظاهرها والرجعيات العميلة . وان قياس وحدوية اي نظام كانت وستبقى مدى قدرته على اشراك اوسع الجماهير في مجابهة العدو الاسرائيلي وانجاز مهام التحرر الوطني الفعلية وانتهاج سياسة العداء المنتظمة للرجعية العميلة .

هذا هو طريق الوحدة العربية الحقيقي ، ولا طريق غيره !